وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة عمـار ثـليـجـي – الأغــواط
كليـة العلـوم الاقتصـاديـة والتجـاريـة وعلـوم التسيـيـر
قسـم العلـوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

الموسومة بـ:

العلاقة بين القروض المقدمة للقطاع الخاص والنمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1992 – 2022

إعداد الطالبة
– باخة سمية

تحت إشراف:
د.عبد الحفيظي عيسى

بوهالي مُحَمَّد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عبد الحفيظي عيسى	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا
شلوفي عمير	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا

السنة الجـامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

قال تعالى :{ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه}

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم {من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل }

أتقدم بالشكر لجامعة عمار ثليجي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بولاية الأغواط

وللأستاذ المشرف عبد الحفيظي عيسى كل عبارات الشكر والتقدير وذلك على حسن اشرافه على هذا البحث وتقديمه العون

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى أعضاء هيئة التدريس

وإلى جميع العاملين والموظفين بالجامعة .

إهداء

{وكان فضل الله عليك عظيما }

ها أنا أرى مرحلتي الجامعية قد شارفت على الانتهاء بالفعل ، بعد تعب ومشقة سنين في سبيل الحلم حملت في طياتها أمنيات الليالي

وبكل حب أهدي ثمرة جهدي ونجاحي

إلى المعلم الأول الذي أنار بضياء هداه بصائرنا وأخرجنا من الظلمات إلى النور وأرشدنا لطريق العلم الى سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى أروع انسان قدوتي وخير مثال إلى من أحمل اسمه بكل فخر وعزة وشرف أبي العزيز صفي الدين حفظه الله أرجو من الله أن يرزقك الصحة والعافية وطول العمر

إلى الحبيبة الأولى والصديقة الحنونة إلى التي توسدها التراب تاركة غصة الشوق في قلبي إلى أمي عائشة ميهوبي رحمها الله

إلى رفيقتي في الحزن والضحكات ياملاك قلبي إلى أختي غزة سيرين

إلى الجبل الذي أسند عليه نفسي عند الشدائد الى من قيل فيهم {سنشد عضدك بأخيك }إلى اخوتي عبد الهادي وعلي والطاهر وآدم

الى آخر العنقود يامن تحمل اسم أمي إلى أختي عائشة

إلى زوجة أبي الحبيبة فاطمة

إلى الحضن الدافئ الى من دعاواتهما تنير طريقي ولولاهما لما وصلت إلى هنا إلى جداتاي أتمنى لكما الصحة وطول العمر

إلى نسخة من قلب أمي وحنان أمي وكأنهن جعلن لتعويض فراقها إلى خالاتي

إلى رائحة أبي وقطعة من روحه إلى عماتي الغاليات

إلى الأمل والسعادة الى الطعم الآخر للحياة بنات خالاتي وبنات عماتي عامة

و رفيقات طفولتي سارة مباركة وحنان

إلى كل أهلي ومعارفي وكل من شجعوني في مشواري.

فالحمد لله أولا وآخرا وللحلم بقية.

ملخص الدراسة

يلعب القطاع الخاص دورا أساسيا وهاما في عملية التشغيل والتنمية انطلاقا من الرؤية الاقتصادية والمتمثلة في ايجاد قطاع رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالية يعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين ،حيث يطمح الجميع بتقديم حوافز ملائمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص في الجزائر.

ومن خلال هذا البحث حاولنا تسليط الضوء على القروض المقدمة للقطاع الخاص وعلاقتها بالنمو الإقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : القطاع الخاص ،القروض ،النمو الإقتصادي ،الناتج المحلي الإجمالي ،الجزائر.

Résumé:

le secteur privé joue un role clé et important dans la campagne d'exploitation de développement dans le cadre de la vision la stratégie économique de création d'un secteur leader,efficace et hautement développé qui offre des opportunités un travail gratifiant pour les citoyens,où chacun aspire à fournir des incitations pour augmenter les investissements sectoriels Bus en Algèrie .

En particulier, nous avons essayé de faire la lumière sur les prets at de les entraver croissance économique en Algerie

Mots clés : couverture privée,prets,croissance économique PIB Algerie.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويـــات	الصفحة
الشكر والتقدير	III
الإهداء	IV
ملخص الدراسة	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول والأشكال	VII
مقدمة عامة	ب
– الفصل الأول :النمو الاقتصادي وتمويل القطاع الخاص	02 – 73
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول : النمو الاقتصادي	03–25
المطلب الأول : الإطار النظري للنمو الاقتصادي	03–05
المطلب الثاني :نظريات النمو الاقتصادي	05–11
المطلب الثالث :أهم النماذج الرياضية للنمو	11–21
المطلب الرابع :مؤشرات النمو الاقتصادي	21–25
المبحث الثاني: القطاع الخاص وأهميته في الاقتصاد	27–37
المطلب الأول : مفهوم القطاع الخاص	27
المطلب الثاني: أنواع القطاع الخاص	28
المطلب الثالث: مميزات القطاع الخاص	29
المطلب الرابع: أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد وأهم العوامل المحددة لنموه.	30–37
المبحث الثالث: واقع القطاع الخاص في الجزائر	38–50

فهرس المحتويات

المطلب الأول :ظهور القطاع الخاص في الجزائر	**48–38**
المطلب الثاني :أسباب ودوافع اللجوء إلى القطاع الخاص	**50–49**
المبحث الرابع : القروض الموجهة للقطاع الخاص	**73–51**
المطلب الأول :المؤسسات الداعمة للقطاع الخاص	**56–51**
– المطلب الثاني :واقع تمويل القطاع الخاص في الجزائر	**57 – 60**
المطلب الثالث: التمويل المصرفي للقطاع الخاص	**73–60**
خاتمة الفصل الأول	**74**
الفصل الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين القروض المقدمة	**75 –96**
تمهيد:	**76**
المبحث الأول : توصيف النموذج ودراسة الاستقرارية	**88–77**
المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة	**83–77**
المطلب الثاني : دراسة الاستقرارية	**87–83**
المطلب الثالث: اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون:	**88**
المبحث الثاني :تقدير نموذج الدراسة:	**96–89**
المطلب الأول :تقدير نموذج الVAR	**90–89**
المطلب الثاني :الاختبارات التشخيصية للنموذج	**93–90**
المطلب الثالث: نتائج الدراسة	**96–94**
خاتمة الفصل الثاني	**97**
الخاتمة العامة	**100–99**

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

1. فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-	مساهمة القطاع الخاص في القيم المضافة(2000-2003)	30
02	حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة في بعض الفروع الاقتصادية خلال فترة 2008-2018	30
03	تطور قوة العمل في القطاع الخاص بالملايين (2004-2015	31
04	عدد ونسبة العمال في القطاعين العام والخاص(2013	32
05	توزيع عدد العمال حسب قطاعات النشاط	33
06	الأصل الاجتماعي لفئة التجار والحرفيين (%)	39
07	تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر	58-57
08	توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع خلال (2020/2000) (الوحدة مليار دولار)	60-59
09	مخطط تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	68
10	:مساهمة البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	69
11	البنوك التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	70
13-12	جدول معدل الفائدة المخفض	72
14	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2022)	79-78
15	:نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص(تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص) 1990-2022	82-81
16	:اختبار جذر الوحدةADF لسلسلة النمو الاقتصادي للسلسلة الأصلية	84
17	اختبار جذر الوحدةADF لسلسلة النمو الاقتصادي للفروقات الأولى	85
18	ختبار جذر الوحدةADF لسلسلة القروض المقدمة للقطاع الخاص للسلسلة الأصلية	86
19	ختبار جذر الوحدةADF لسلسلة القروض المقدمة للقطاع الخاص عند الفروقات الأولى	87
20	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن بين النمو الاقتصادي والقروض الموجهة للقطاع الخاص	88
21	نتائج اختبار نموذج ال VAR عند الفروقات الأولى	89

22	نتائج اختبار الVAR للارتباط الذاتي للأخطاء	91
23	نتائج اختبار الVAR لتباين الثابت	92
24	نتائج اختبارVAR التوزيع الطبيعي للبواقي	93
25	نتائج دراسة استجابة الدفعية للقروض المقدمة للقطاع الخاص	94
26	نتائج دراسة استجابة الدفعية للنمو الاقتصادي	95
27	نتائج اختبار Grangerللسببية	96

2. فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	رسم تخطيطي ملخص للتقدم التقني في النموذج الكلاسيكي.	16
02	رسم تخطيطي ملخص لتحديد التقدم التقني في نماذج النمو الدtاخلي.	20
03	تطور بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال(1960–2020)	25
04	تطور نسبة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائرخلال(1990–2022)	80
05	تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال(1990–2022)	80
06	دائرة الاستقرارية (الوحدة)	89

مقدمة عامة

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب وهذا لكونه زبدة الجهود الاقتصادية المبذولة في المجتمع،إذ يعد من الشروط الاساسية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها.

واثر التحولات الاقتصادية الدولية تبنت الدول وجهات نظر جديدة حديثة و متنامية على جميع الأصعدة، وهذا ما يعرف بالعولمة الاقتصادية ، والتي تحمل كشعار لها اعتماد السوق وبالتالي اعادة الاعتبار الاستثمار الخاص هذا ما أفرز نمطا جديدا في مجال الأعمال ، وهو القطاع الخاص والذي يمتاز بقدرة كبيرة على التأقلم السريع مع التغييرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي

إن الأهمية الكبيرة التي يكتسبها القطاع الخاص ترجع لدوره في تلبية الحاجات الاستهلاكية المحلية ،وتمثل المستوعب الرئيسي للعمالة باستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة،بالإضافة الى أنه يرفع من روح المنافسة،وتشجيع القطاع الخاص انشاء المزيد من المؤسسات الخاصة وتحسين المنتوج المحلي .

شهدت الجزائر منذ الاستقلال تحولات اقتصادية مهمة حيث أن في البداية تم انتهاج سياسية اقتصادية مبنية على أساس النظام الاشتراكي بهدف انشاء دولة تتميز بتدخل استراتيجي للسلطة لكافة النواحي الاقتصادية ,وهذا ما أدى الى حصر القطاع الخاص في أنشطة معينة وهامشية , لكن مع التطورات السياسية والاقتصادية أصبح النظام الاشتراكي وأساليبه لا تلبي متطلبات الواقع الاقتصادي المعاش ,لذا كان على الدولة تدارك أخطائها ,وذلك بفتح المجال للقطاع الخاص .

الإشكالية العامة :

ماهي علاقة النمو الاقتصادي بالقروض الممنوحة للقطاع الخاص؟

من خلال هذه الإشكالية تظهر لنا عدة تساؤلات:

ماهي خصائص ومميزات القطاع الخاص؟

ما هو حال تمويل القطاع الخاص في الجزائر؟

كيف يساهم القطاع الخاص في تحقيق مستوى عالي للنمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات الفرعية :

- ✓ للقطاع الخاص مجموعة من السمات التي تجعله ذو أهمية كبيرة
- ✓ تم تبني نظام اقتصاد السوق أي القطاع الخاص حديثا في الجزائر
- ✓ تسعى الجزائر لتطوير القطاع الخاص وذلك بغية رفع مستوى النمو الاقتصادي للبلد

أهمية وأهداف اختيار الموضوع :

*معرفة العلاقة القائمة بين القروض الموجهة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر.

*ابراز أهمية القطاع الخاص وكذا القروض المقدمة له في تحقيق النمو اقتصادي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية:

* نظرا لانتشار المشاريع المصغرة والمؤسسات الناشئة أثار شغفي لدراسة الدور التنموي الذي يؤديه القطاع الخاص في العالم عامة وفي الجزائر خاصة لظهوره كبديل من أجل تطوير اقتصاد البلاد.

*الميول الشخصي لمواضيع القروض (تقريري التربصي أيضا يحمل عنوان القروض) .

* قلة الدراسات التي تناولت الموضوع في الجزائر .

الأسباب الموضوعية :

* الوقوف على مدى مساهمة القروض الموجهة للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

* تسليط الضوء على القطاع الخاص لأنه اصبح يوافق دور الجباية الترولية .

الأسلوب المستخدم في الدراسة :

المنهج الوصفي: في الجانب النظري تم استعمال وذلك لتوضيح صورة وشكل العلاقة بين تمويل القطاع الخاص وبين النمو الاقتصادي في الجزائر .

المنهج التحليلي :في الجانب التطبيقي فلقد استعملنا أدوات الاقتصاد القياسي لتحليل ومعرفة مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، بحيث سنستعين بالبيانات الاحصائية الصادرة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، وصندوق النقد .العربي والدولي والبنك الدولي

المنهج القياسيEviews13

الدراسات السابقة:

دراسة: ليليا بن صويلح، بعنوان: قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر، حيث تم التعرض في هذه الدراسة إلى تطور القطاع الخاص من خلال جملة الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية، وقد وقفت هذه الدراسة على القوانين والتشريعات المهمة التي مكنت للقطاع الخاص، على غرار قانون الاستثمار الخاص 1982 وقانون الاستثمار الخاص 1988 وقانون النقد والعرض 1990،

لتخرج هذه الدراسة بنتيجة أن جملة الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية وضعت القطاع الخاص في المكانة التي تؤهله للعب دور تنموي فعال في الاقتصاد الجزائري.

دراسة: شريط عابد وبن الحاج جلول ياسين، بعنوان: دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية مدى تأثير القطاع الخاص في تدعيم التنمية الاقتصادي من خلال العديد من المؤشرات مثل مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومدى مساهمة القطاع الخاص في التشغيل وكذا دوره في دعم القطاعات الاقتصادية من خلال تشجيع القطاع الخاص .

مجمل الدراسات السابقة تعرضت إلى موضوع القطاع الخاص وكذا دوره في التنمية الاقتصادية، إلا أنها تباينت في تناولها للموضوع، فمنها من استعرض التطور التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر دون التفصيل في دوره التنموي ومنها من تناول دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائروالاصلاحات الاقتصادية التي عززت من مكانته، لذلك سنحاول في هذه الدراسة تناول بالتفصيل أهم المحطات التي طبعت تطور القطاع الخاص في الجزائر تسنده دراسة إحصائية لأهم المؤشرات الاقتصادية على دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مدة زمنية1992 –2022اعتبرناها كافية لإعطاء مؤشرات حقيقة على أهمية ودور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي في الجزائر.

حدود الدراسة

من أجل الإلمام بالموضوع والحصول عمى نتائج دقيقة، ارتأينا إلى حصر الدراسة في الجانب التطبيقي من سنة 1992 إلى غاية سنة 2022 ، نظرا لتوفر الاحصائيات خلال هذه المدة.

هيكل البحث:

من أجل معالجة إشكالية البحث تم تحديد اطارين مكاني وزماني فالإطار المكاني يخص الجزائر أما عن الإطار الزماني فقد اخترنا الفترة الممتدة من 1992 إلى 2022.وقد قسمنا هذا البحث الى فصلين :

الفصل الأول بعنوان "**النمو الاقتصادي وتمويل القطاع الخاص** " حيث قسمنا هذا الفصل الى 4 مباحث حيث تطرقنا في المبحث الاول بعنوان (**النمو الاقتصادي**)الى اهم المفاهيم المختلفة للنمو الاقتصادي وأيضا الى العناصر المحددة له والطرق المختلفة لتقديره وكذا اهم النظريات المفسرة له مع ذكر اهم النظريات المفسرة له وعرض اهم النماذج المفسرة له ابتداءا بالنماذج الكينزية (هارود ودومار) ثم النموذج النيوكلاسيكي سولو وختاما بنماذج النمو الداخلي .

أما في المبحث الثاني فتناولنا **(القطاع الخاص واهميته في الاقتصاد)** حيث تطرقنا الى مفهوم القطاع الخاص وانواعه ومميزاته واخيرا اهميته في الاقتصاد وكذا العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص.

أما في المبحث الثالث فعرضنا **(واقع القطاع في الجزائر)** انطلاقا من مراحل ظهور القطاع الخاص في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال مبرزين اهم القوانين والتشريعات التي سيرت نشاطه وكذا دوافع لجوء الجزائر الى القطاع الخاص .

أما في المبحث الرابع فتطرقنا الى**(القروض الموجهة للقطاع الخاص)** حيث عرضنا اهم الوكالات الداعمة للقطاع الخاص ومهامها مرورا الى تطور القروض الممنوحة للقطاع الخاص في الجزائر خلال (2000-2020)وتناولنا أيضا تمويل البنوك للقطاع الخاص بالتطرق الى صيغ التمويل البنك

الفصل الثاني بعنوان " **دراسة قياسية للعلاقة التي بين القطاع الخاص وبين النمو الاقتصادي في الجزائر**" يعتبر هذا الجزء محور دراستنا ولقد استخدمنا أدوات الاقتصاد القياسي . لتحليل ومعرفة شكل العلاقة بين النمو الإقتصادي وبين القروض المقدمة للقطاع الخاص بالإضافة إلى أننا سنستعين بالبيانات الاحصائية الصادرة من طرف الديوان الوطني للاحصاء , وصندوق النقد العربي والدولي والبنك الدولي .

الفصل الأول:

النمو الاقتصادي وتمويل القطاع الخاص

تمهيد:

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية انطلاقا مما يتميز به من امكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية وهذا مايزيد من أهميته ودوره في النشاط الإقتصادي بشكل يدفع صانعي السياسة الإقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه.

المبحث الأول :النمو الاقتصادي

تمهيد:

استحوذ النمو الإقتصادي على اهتمام الباحثين في مجال الإقتصاد كونه أحد أهم المؤشرات الإقتصادية للأداء الاقتصادي وما يقود إليه من ارتفاع في مستوى المعيشة والرفاهية .

المطلب الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

التعريف الاول: هو الزيادة الطبيعية المستمرة في مستوى الدخول الحقيقية للأفراد، أو الزيادة المتتالية في الناتج الداخلي.

التعريف الثاني: هو الارتفاع الكمي لكل من الدخل القومي والناتج القومي

التعريف الثالث: تعريف سيمون كازنت (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة1971: يعرف النمو بانه ارتفاع طويل الأجل في امكانيات عرض البضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الامكانيات المتنامية الى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها.

التعريف الرابع: تعريف الاقتصادي الأمريكي كوزينتش:يعرف النمو على أنه احداث أثر زيادات مستمرة في انتاج الثروات المادية ،ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري فضلا عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي، فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل كبير وإيجابي على انتاجية العامل وتنمية القوى العاملة منحيث التدريب والتأهيل الى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديا .

وكتعريف شامل يمكن القول إن النمو الاقتصادي هو الزيادة في اجمالي الدخول الداخلية للبلد مع كل ما يحققه من زيادة من نصيب الفرد من الدخل الحقيقي

من خلال هذه المفاهيم يمكن أن نستخلص أن مفهوم النمو يدور حول الثلاث نقاط التالية

-يترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الحقيقي الذي يتحصل عليه الفرد، أي أن الزيادة في نمو إجمالي الناتج المحلي يجب أن تفوق الزيادة في النمو السكاني، وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي=معدل نمو الدخل الوطني—معدل النمو السكاني.

· _أن تكون الزيادة في دخل الفردحقيقية وليست نقدية، أي يجب أنتكون الزيادة في نمو الناتج

أكبر من ارتفاع المعدل العام للأسعار، وعليه يجب استبعاد أثر التضخم كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي=معدل نمو الدخل الفردي النقدي—معدل التضخم.

أن تكون الزيادة في الدخل مستديمة فلا يمكن اعتبار الزيادة الظرفية في الدخل لسنة بسبب

عارض، نموا بالمفهوم الاقتصاد

ويمكن أن نستنتجأن النمو الاقتصادي يركز على متوسط كمية السلع و الخدمات التي تكون من نصيب الفرد ولا يهتم بنوعيتها أو بتوزيع الدخول بين فئات المجتمع.

ثانيا:عناصر النمو الاقتصادي :

1/العمل والموارد البشرية :

تتكون مدخلات العمل من كميات العمالة ومهارات القوى العاملة، حيث يعتقد العديد من الاقتصاديين أن جودة مدخلات العمل من المهارات والمعرفة وانضباط القوى العاملة، من أهم العناصر في النمو الاقتصادي. قد تمتلك الدول أحدث التقنيات من حواسيب وآلات ومعدات صناعية ثقيلة، لكنها تحتاج لاستخدامها وصيانتها بشكل دوري وفعال عمالة ما هرة ومدربة

في هذا الشأن. لذلك يلعب تطوير مستويات التعليم ومحو الأمية، وتطوير المنظومة الصحية والانضباط المهني للقوى العاملة، وقدرة العاملين على استخدام التقنيات في مجالات العمل، دورا هاما في زيادة الإنتاجية.

2/ الموارد الطبيعية:

يقصد بها الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الاستخراجية مثل النفط والغاز الطبيعي والعديد من المعادن الأخرى والغابات والمياه والموارد المعدنية والثروة الحيوانية والسمكية. في بعض البلدان ذات الدخل المرتفع تتوفر الموارد الطبيعية بشكل أساسي، إلا أنه ليس من الضروري أن امتلاك تلك الموارد يساهم بدرجة كبيرة في النمو الاقتصادي في العالم خاصةفي حالة عدم توفر موارد بشرية متخصصة في هذه الجوانب.

3/تكوين رأس المال التراكمي :

يشمل رأس المال الملموس كالطرق ومحطات الطاقة والمعدات الكهربائية ووسائل النقل وأجهزة الكمبيوتر، وتراكم المخزون من جميع المعدات. كما ساهمت موجات الاستثمار في العديد من هذه الصناعات مثل تحسين البنية التحتية إلى زيادة الإنتاجية وتوفر البيئة المناسبة لتطوير ال صناعات الجديدة بأكملها. كما يساهم التطور الكبير في تقنيات المعلومات بدرجة كبيرة في زيادة الإنتاجية تطلب تراكم رأس المال، العمل على الاستثمار في السلع الرأسمالية الجديدة، حيث أن العديد من البلدان خاصة الأسرع نموا تخصص نحو 10 إلى 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تكوين صافي رأس المال.

4/التغير التقني والابتكار:

يعتبر مكونا حيويا في النمو الاقتصادي لجميع مستويات الحياة المعيشة، وقد أدى تطور التقنية المتقدمة في مجال الإلكترونيات وتقنيات المعلومات والحاسب الآلي بدرجة كبيرة إلى إحداث تغييرات في عمليات الإنتاج، وإدخال منتجات وخدمات جديدة إلى الأسواق، حيث ساهمت هذه التقنيات المتطورة في تحسين الإنتاجية وزيادة جودة المنتجات وكمية الإنتاج.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

أولا: الفكر الكلاسيكي[1]

ظهر الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن 18 وبداية 19 أي فترة الثورة الصناعية وكان أهم رواد المدرسة آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالش وميل وماركس.

1) آدم سميث:

يقوم آدم سميث بأخذ الاعتبار لكل من القطاع الزراعي الذي يقول إنه أساس عملية النمو الاقتصادي وكذا القطاع الصناعي نظرا لتزايد الغلبة في القطاع الصناعي ناتجة عن تقييم العمل الذي يسمح بزيادة إنتاجية العمال في هذا القطاع مقارنة بالقطاع الزراعي. بالإضافة إلى هذين القطاعين هناك عامل آخر يلعب دورا بارزا في عملية النمو وهو تراكم رأس المال أي إدخال الطبقة الرأسمالية زائد بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو المتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة وتطبيق الضرائب.

[1] مدحت القريشي التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات دار وائل للنشر عمان الأردن ط1، ص62.

2) ريكاردو:

اتفق ريكاردو مع سميث في نقاط عديدة أهمها أن عملية النمو تعتمد على التراكم الرأسمالي، والذي يقوم على تحقيق الأرباح و رأو أن تدخل الدولة أمر غير ضروري الا في حالة صعوبة إمداد السكان المتزايدين، بالطعام وقد أضاف دافيد قانون الأجور الحديدية ويقصد به أن الأجور الحقيقية للعمال لن تزيد عن القدر الذي يحقق الاكتفاء المعيشي وإن زيادتها أحيانا يجب أن يكون مؤقتا فإذا زادت الأجور النقدية للعمال مع تناقص الغلة في الزراعة ترتفع أسعار الغذاء ويرتفع ما يحصل عليه أصحاب الأراضي وبالتالي نقل الأرباح ويصل الاقتصاد إلى حالة السكون، وقد أضاف ريكاردو كذلك نظرية الميزة السنية ويعني أن تنتج كل دولة سلع التي تتناسب وفق نفقاتها وقدراتها وتقوم بتصديرها وبالمقابل تستورد سلعا من دول أخرى تتمتع ميزة نسبية عنها.

3) مالتوس: (1766_ 1834)

اهتم روبرت بالاقتصاد وبالسكان فكان أول من نظر بشكل فعلي وممنهج في الديمغرافيا وذلك بتجسيد نظرية متكاملة البناء تخص السكان وأثره على تقدم المجتمع وقت نظريته وأفكاره معارضة شديدة وبالأخص من طرف رجال الدين ونشر مقالة بعد مرور 5 سنوات بعد عملية تدقيق ومراجعة وتتلخص نظريته عموما في أن:

النمو الهندسي للسكان وتضاعفهم مرة في 25 سنة حيث رأى أن هناك علاقة طردية بين نمو السكان ونمو الموارد الغذائية غير أن الوتيرة في النمو السكان أسرع من نمو الغذاء وفسر ذلك بأن نمو السكاني يتزايد بشكل أسي بالمقابل تضاعف نمو الغذاء وفق وتيرة حسابية.

ويمكن القول إن طرح مالتوس حول التزايد الكمي المستقبلي للسكان صحيح ومنطبق على الجزائر بصفة كبيرة وهذا ما هو متوقع في السنوات القادمة سيصل عدد السكان 35 ,51 مليون نسمة بعد ما كان 44,253 مليون في 2020 وهذا حسب إحصائيات الديوان الوطني.

ويرى مالتوس أيضا أن الفقراء هم سبب الزيادة السكانية المتسارعة حيث فسر ذلك بأن انعدام مسؤولية الفقراء اتجاه سلوكهم في الإنجاب على عكس الأغنياء، خلص مالتوس إلى أن مشاكل الجوع والبطالة والفقر وسوء أحوال الصحة العامة وانتشار الرذيلة وفساد الأخلاق هي مشاكل حتمية لا ذنب لأحد فيها فهي ترجع إلى مفعول القانون الأبدي الذي يعمل في كل زمان وفي كل ظروف الحياة وأن كل هذه المشاكل لا صلة لها بالنظام الرأسمالي ولا بسوء توزيع الثروة والدخل وأن الفقراء بتكاثرهم يحيلون الشفاء لأنفسهم ولهذا يرى أن أهم مساعدة تمكن أن تقدم للفقراء هي بتبصيرهم بقانون السكان وكان من أشد معارضين لقانون إغاثة الفقراء لأنه

قال أن إغاثة الفقراء يساعد في تكاثرهم وزيادة نسلهم والمقصود بهذا الطرح أن تحقيق الطلب الفعال أمر ضروري لإحداث نمو اقتصادي.

وعند النظر لآراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالتوس فنخرج بأن النظرية الكلاسيكية تقوم على نقاط أساسية وهي:

- سياسة الحرية الاقتصادية: يؤمن الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأن تكون الأسواق حرة من سادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل محكومي [1]الاقتصاد؛
- _التوظيف الكامل: أي أن العمالة وعناصر الإنتاج الأخرى مستخدمة استخداما كاملا وبالتالي لا يوجد بطالة إجبارية في المجتمع وأن وجدت فتكون إما خسارة أو هو موسمية.
- وجود علاقة طردية بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال إذا أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة.

انتقادات نظرية الكلاسيكية:

- تجاهل الطبقة الوسطى؛
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا؛
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو.

ثانيا: الفكر الماركسي[2]

شهد القرن 18 و19 مجموعة من الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية كالثورة الفرنسية (1799 _ 1789) وإعلان الاستقلال الأمريكي 1783 وأحداث الثورة الصناعية في بريطانيا تقريبا بداية من 1760 وكل هذه التطورات تعتبر تمهيدا لظهور الفكر الاشتراكي في الاقتصاد وأهم رواد هذه الفكر كارل ماركس. اتفق كارل ماركس مع معظم الكلاسيك بأن السبب الأساسي للأزمة الذي يعيق عملية التنمية هو انخفاض الأرباح غير أنه اختلف معهم في توضيح أسباب هذا الانخفاض وعلل السبب الأول الرأسمالي لانخفاض

[1] عبد الباسط وفاء << النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية كلية الحقوق جامعة طوان دار النهضة العربية سنة 2000 ص 5.

[2] نفس المرجع السابق ص 15 ص 17.

الأرباح هو النظام الرأسمالي نفسه القائم على تناقضات وأفكار غير واقعية وعدم أنها غير قادرة على تحسين مستويات المعيشة للسكان.

انتقادات النظرية الماركسية:عدم إبراز أهمية التقدم الفني في القطاع الزراعي للقضاء على تناقص الغلة.

ثالثا: نظرية شوم بيتر[1]

تأثر شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام الرأسمالي والصراع الطبقي لأن الخطوط التي بين نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن مبادئ ماركس والكلاسيكيون

نتائج نظرية شومبيتر

- إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي؛
- رأى أن النمو ليس عملية تدريجية بل تحصل بشكل فقرات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد دون اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده؛
- رأى أن العوامل التنظيمية تلعب دورا مهما في عملية النمو وأن الاقتصاد يحتاج إلى دور المنظم لأنه أكثر قدرة على تحمل مخاطر الإنتاج التي لا يمكن التأمين ضدها كما أنه يقوم بإدخال الابتكارات في الاقتصاد أنه تعرض إلى عدة انتقادات فمن خلال تحليلية لعملية النمو نظرا شكل خاص ويأخذ بعين الاعتبار الطبقة النامية كما أنه ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون الأخرى وركز على التجديد والابتكار و على الائتمان المصرفي أما في يخص مرى ملائمته تحليلية للبلدان النامية محدود وذلك حسب رأيه المتمثل في أن البلدان النامية تحتاج لعدة عوامل للوصول إلى التنمية المستدامة قبل أن تصل إلى الابتكار وأهمها الهياكل التنظيمية والتطبيقات الإرادية والكفاءة.

رابعا: نظرية النمو الكينزية (نموذج هارود ودومار):

بعد من أكثر النماذج شيوعا تم تطويره في الأربعينات ويرتبط بإسمي الاقتصاديين البريطاني (رولي هارولد) والأمريكي "إيفري دوما" يركز النموذج على:

- الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاديون أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو، ويسترن النموذج وجود علاقة بين الحجم الكمي لرصيد رأس المال وبين معامل رأس المال فنموذج هارولد دومار بين أن تحقيق عملية التنمية تتطلب زيادة الاستثمار السريع لزيادة سرعة

[1] ربحي مصطفى، عليان، عثمان محمد عنيم 2000 مناهج وأساليب البحث العلمي دار صفا عمان.

النمو وأساس النمو أن رأس المال الذي نحلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعادن وهو معتمد على مدخرات الأفراد الذي يقومون بالاستثمارات الممكنة

جاء هارود ودومار بعد كينز وقما بتطوير نظرية كينز التي تؤكد على أن مستوى الطلب تمكن أن يحدث عائد عند أي مستوى من التشغيل وليس بالضرورة التشغيل الكامل وأن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض وليس العرض من يخلق الطلب وأكد أيضا كينز أن الاستثمار مرتبط بسعر الفائدة بينما الادخار فيعتمد على الدخل وحاول الوصول إلى الاستمرار أكثر منه على النمو والازدهار فقد اهتمام كل من هارود ودومار بدراسة العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي إطلاقا من عدة فرضيات:

- الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال K
- جميع مفاهيم الدخل والادخار ثابتة
- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار $(\frac{\Delta S}{\Delta Y} + \frac{y}{S} = S)$

وفقا للفرضيات السابقة تتم صياغة النموذج التالي:عند التوازن لدينا: I = S (الاستثمار = الادخار)

(I = K) = (الاستثمار هو التغير الذي يحصل في مخزون رأس المال)

$$\Delta Y = \frac{I}{K} \text{ أي } \frac{\Delta K}{\Delta Y} <=> K = \frac{I}{\Delta Y} \text{ و}$$

بقسمة طرفي المعادلة السابقة على Yيحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y}{K} =» \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K} \text{ (عند التوازن)}$$

حيث: $\frac{\Delta Y}{Y}$= معدل نمو النتائج S= معدل الادخار K= المعامل الحدي لرأس المال على الناتج

الاستنتاج:[1]أن معدل النمو في النتائج يساوي معدل الاستثمار أو معدل الادخار مقسوما على العامل الحدي لرأس المال على النتائج وبالتالي معدل النمو هو دالة توضح العلاقة معدل الادخار ومعدل الاستثمار.

انتقادات النظرية الكينزية:

- عدم واقعية النموذج فإن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية فإن الوضع ببن هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافا كبيرا.

[1] أدوارد شابيرو تحليل الاقتصاد الكلي Hoorcoord Broncej orvomovichنيويورك سنة 1982 ص 429.

وما ينطبق عليها لا ينطبق على الدول النامية وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار فكما نلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج هارولد دومار لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجد للادخار ومن ثم الاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساسا والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية في هذه لا تتمكن هذه الدول من سد نجاة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية أو أرباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها.

سادسا: النظرية النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي

ظهر الفكر النيو كلاسيكي في السبعينات من القرن 19 وبمساهمات كل من ألفريد مارشال وايكسل وكلارك إذ اعتقدوا أن النمو يمكن أن يتم من تلقاء نفسه بصورة طبيعية بحيث تعتبر هذه النظرية امتداد لنموذج هارود دومار ونموذج سولو لأنه يركز على أهمية الادخار وتوسيعه عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل) ومتغير ثابت يتمثل في المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.

من أهم الافتراضات للنموذج النيو كلاسيكي هي افتراضات تتعلق بثبات غلة الحجم والإنتاجية الحدية المتناقصة لرأس المال والتكنولوجيا المتعلقة بالإنتاج الخارجي وإمكانية إحلال رأس المال والعمل.

إن نموذج النمو عند النيو كلاسيكيون يقتضي ضمنيا أن معدل النمو لحالة الاستقرار يساوي 0 وإن جزء منه يأتي من التقدم التكنولوجي الخارجي بمعنى أن السياسات الاقتصادية الكلية التقليدية مثل استثمار الحكومة تمكن أن يكون لها أثر في مستوى دخل الفرد ولكن ليس لها تأثير على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل؛

- النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ذات تأثير ايجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيو كلاسيك عملية النمو هي ناتج التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأسمال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات.

إن النمو الاقتصادي لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا وقد استعان النيو كلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن في الأجل القصير حيث يرون أن النمو يكون بكل تدريجي، مستسق ومتداخل وبتأثير متبادل.

انتقادات الموجهة للنيو كلاسيك

- القيام بالدراسات على المدى القصير دون المدى الطويل؛
- حرية التجارة الخارجية أمر صعب التطبيق لوجود التدخل الحكومي والحواجب التجارية؛
- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو متجاهلين النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.

المطلب الثالث: أهم النماذج الرياضية للنمو الاقتصادية[1]

أولا: نموذج Solow

يمثل نموذج سولو إسهاما كبيرا في النظرية النيو كلاسيكية النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يعتبر أول شكل رياضي ساعد الكثير من الأعمال التجريبية في النمو الاقتصادي، وقد صمم نموذج سولو ليظهر تأثير النمو في مخزون رأس المال والنمو في عنصر العمل والتقدم التكنولوجي على إجمالي الناتج الوطني من السلع والخدمات.

عرض السلع والخدمات

- يقوم في نموذج SOLOW بافتراض وجود اقتصاد مغلق ينتج سلعة واحدة لتكن (y) باستخدام عاملي الإنتاج راس المال (K) والعمل L:

$$Y= F (K.L)$$

نفترض في نموذج solow أن دالة الإنتاج تتميز بثبات عوائد الحجم مما يعني.

$$L) = F (k. L) = F (\lambda K . \lambda L) \qquad .Y= F) K$$

أي أن الناتج وعوامل الانتاج تتغير بنسب متساوية تحت شرطين أساسين:

الشرط الأول: التجانس الخطي: أي أنه يسمح بتحليل جميع كميات Y وK بداية حجم العمل L (جعل المعلمات ثنائي البعد).

مثال: ليكن $\lambda = \frac{1}{L}$

$$Y = F(K.L) \quad = L, F(K \div L , 1) = L.f\ (k)$$

[1] محمد بالرابح، أفاق التنمية في الجزائر جامعة وهران الجزائر ص 59 ص 61.

و عليه: $\frac{Y}{L} = F(K) = Y\ f(k)$ 2

حيثt=k: نسبة رأس المال على / $\frac{Y}{L} = y$: نسبة الناتج إلى العمل

تظهر المعادلة 2 y= f(K) أن نصيب العامل من النتائج

(نسبة الناتج إلى العمل هذ دالة تابعة لنصيب العامل من رأس المال)

الشرط الثاني: عنصر رأس المال Kبتميز تناقص عوائد الحجم هذا يعني أن الإنتاجية الحدية موجبة لكل K وتتميز تتناقص عوائد الحجم (المشتقة الثانية سالية) أي كلما زاد كمية Kكلما بدأ الناتج في الزيادة إلى أن يصل في مرحلة ما إلى السطح ثم يبدأ يظهر تناقصا أي أن

$$x = \frac{d^2 f(k)}{dK^2} < 0$$

$$x = \frac{df(k)}{dK} > 0$$

يؤكد هذه النتيجة شرط آخر يعرف بقانون INADA (1936)

$$\lim_{K \to \infty} = \frac{df(k)}{dK} = 0$$

$$\lim_{K \to 0} = \frac{df(k)}{dK^2} = \infty$$

الطلب على السلع والخدمات:

يأتي الطلب على السلع والخدمات في نموذج SOLOWمن الاستهلاك Cوالاستثمار (I) أي يتم تقسيم الناتج إلى الاستهلاك والاستثمار أي أن y=C + I

والتي تمثل معادلة الناتج الوطني مع إهمال مشتريات الحكومة وصافي الصادرات على اقتراضي اقتصاد مغلق:

يقوم الاقتصاد بالاستثمار Iالإنتاج السلع والخدمات ومع اعتراض أنا الاقتصاد في حالة توازن أي أن الاستثمار = الادخار (I=S) حيث يفترض Solowأن كل فرد يدخر جزءا من دخله (S) ويستهلك جزءا آخر (1−S)

يمكن التعبير عن هذه الفكرة كالآتي:

I= S = SY = SF (K. L)

$C= Y - I = (1- S)\ y$

من خلال المعادلة 3 يظهر أن معدل الادخاري يمثل الجزء المخصص للاستثمار.

من خلال المعادلات الثلاث أصبح لدينا غد عنصرين أساسين SOLOW

دالة الإنتاج $y= f\ (k.L)$ دالة الاستهلاك $C= (1-S)y^2$

تصف هاتان المعادلتان الاقتصاد عند أي نقطة زمنية أنه عند قيمة Kمعطاة تحدد دالة الإنتاج $Y= f\ (k)$أو المقدار الذي يقوم الاقتصاد بإنتاجه، أما معدل الادخار S

فيحدد الكيفية التي يتم فيها تخصيص الناتج بين الاستهلاك والاستثمار.

تحليل التوازن في المدى الطويل:[1]

سنقوم بتحليل تطور الاقتصاد عبر الزمن من أجل تشخيص توازني في الأجل الطويل ولتبسيط التمثيل نعبر عن المتغيرات بواسطة وحدة العمل والفعاليات لذلك سنقسم كل متغيرة على AN فيصبح:

$k = \frac{K}{AN}$ مخزون رأس المال لكل وحدة عمل فعال.

$y = \frac{y}{AN}$ الإنتاج لكل وحدة عمل فعال.

بما أن دالة الإنتاج $Y= f\ (KAN)$تتميز بعوائد سلمية ثابتة تمكن قسمها على AN

لنحصل على:

دالة الإنتاج لكل وحدة عمل فعال وتكتب بالصيغة التالي:

$$Ý= f\ f\left(\ \ \frac{K}{AN}, 1\right) = f\ (k)$$

تشير هاته الصياغة إلى أن الإنتاج لكل وحدة عمل فعال yهي دالة في مخزون رأس المال لكل وحدة عمل فعال kأي أن الناتج يعتمد فقط على رأس المال بغض النظر عن الحجم الإجمالي لاقتصاد.

خصائص الدالة f (k)هي نفس خصائص دالة الإنتاج f (k.A.N)

$0 < \frac{\partial\ f\ (k)}{\partial K^2}$ متزايدة F(k)

[1] مرجع سبق ذكره ص68.

F(k) متناقصة $0 > \frac{\partial f(k)}{\partial K^2}$

يمكن وصف التطور خلال الزمن لمخزون رأس المال لكل وحدة في الشكل النهائي التالي: _ k= S f (k) k (a+ n +f)

هذه المعادلة تمثل المعادلة التفاضلية القاعدية لنموذج solow حيث:

منحنى الاستثمار لوحدة العمل الفعال SFf (K) هو نسبة لمنحنى الإنتاج f(k)

الاستهلاك الفردي الفعلي (C/ AN) يعطى بالفرق الموجود بين المنحنى S f (k) و Ff(k)

مستقيم المعادلة (a+n+s) تمر عبر المبدأ حيث تمثل اندثار .K

المسافة العمودية بين المنحى sf (k) تمر عبر المبدأ حيث تمثل اندثار .K

المسافة العمودية بين المنحنى sf (k) والمستقيم (a+n+s) تمر عبر المبدأ حيث تمثل اندثار .k

المسافة العمودية بين المنحى sf(k) والمستقبل k (a+n+s) تمثل التغير في مخزون رأس المال لوحدة العمل الفعال.

مثال:

اقتصاد موجود في نقطة Ko أين يكون ko (a+n+s) < sf (ko)

أي عندما يكون التغير اللحظي k موجب سيرتفع مخزون رأسماله k حتى يصل إلى مستوى مخزون رأس مال لوحدة العمل الفعال التوازن k في هذه النقطة يكون sf (k+)= k (a+n+s) و k=o مخزون رأس المال لوحدة العمل الفعال سيسقر عند مستواه التوازني k+ عند هذه النقطة يكون الاقتصاد في حالته المستقرة.

القاعدة الذهبية للتراكم رأس المال:

تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد كل الفترات بحيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم n و Δ معطاة يوجد قيمة واحدة K>o تتوافق الحالة النظامية مرتبطة لكل معدل إدخار S وإذا رمز لها ب K (s)

مع ds>o dk>(s) وعليه فإن المستوى للحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو

C= (1_s). F [K+(s)] مما سبق تمكن استخدام معدل ادخار القاعدة الذهبية ومعدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى ب

$$\underset{max}{C} = \mathrm{F}\left(\underset{max}{K}\right) - (n - \Delta)$$

نتائج نموذج SOLOW

- إن نسبة رأس المال على العمل، الإنتاج والاستهلاك الفردي تنمو معدل Δ؛
- إن معدل المردودية لرأس المال يساوي f (k+) وهو ثابت؛
- التقارب المطلق والتقارب الشرطي فالتقارب الشرطي يتمثل في كون الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل ما كان بعيد عن وضعيته النظامية فإذا كأن معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل الادخار الاقتصاد الفقير هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون بعيدا نسبيا عن وضعيته النظامية، أما التقارب المطلق يتمثل في أن الدول ذات الاقتصاد الفقير لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط لخصوصيات اقتصادها وهذا عادة ما يحدث في مجموعة من لها نفس المعاملات

S وn و Δ ونفس قيم Δ و Kفي حالة النظامية، ولكن هذه الدول الفقيرة لها قيم Kو yيفوق الدول المتقدمة وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذه لا يعني بضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص عبر الزمن.

مشاكل نموذج سولو:[1]

- أن نموذج يرى أن النمو في النتائج يجب أن يفسر بنمو عنصر العمل ونمو عنصر رأس المال حيث يحصل العمل على أجر يساوي إنتاجيته الحدية ورأس المال على معدل زح بناظر إنتاجيته الحدية فإن زاد نمو الناتج عن نمو هذين العنصرين تكون زيادة ناتجة عن التقدم التكنولوجي ولم يتم توضيح الكيفية التي يتحقق بها هذا التقدم.
- مسألة المهمة المتمثلة في تناقص معدل النمو في المدى الطويل.

[1] الدكتور أثيل عبد الجبار الجومرد موجز لنماذج النمو الاقتصادي محاضرة جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد.

الشكل رقم01:رسم تخطيطي ملخص موقع التقدم التقني /الابتكار في النموذج النيو كلاسيكي

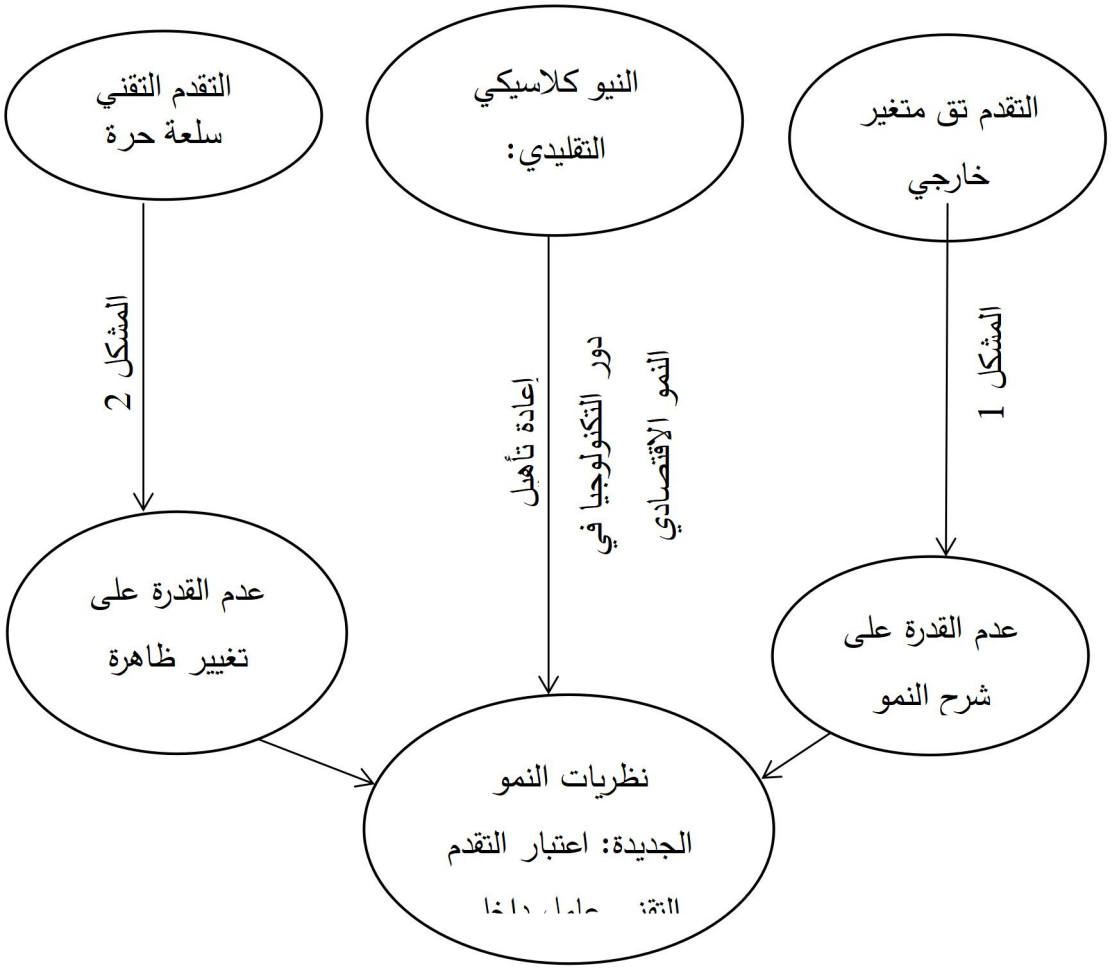

المصدر:: Mohamed TTiLIi HAMD, Mohamed Moez yaihr p12

ثانيا :نماذج النمو الداخلي:

عندما افترض سولو أن النمو المستمر يأتي من التقدم التكنولوجي مع عدم توضيح مصادر هذا التقدم لافتراضه كمتغير خارجي جاءت نماذج أخرى لا كمال مسار سولو ولتقدم توضيح كامل لعملية النمو الاقتصادي تسمى بنماذج النمو الداخلي

1-نموذج Ak:

جاء لمعالجة مشكل مردودية الحدية المتناقصة لرأس المال حيث تم إلغاء ميزة تناقص عوائد الحجم لرأس المال لنبدأ بداية الإنتاج الثانية:

Y= AK

حيث: A= ثابت يقيس كمية الناتج لإنتاج كل وحدة من رأس المال

K = رأس المال

Y= الناتج

لنفترض أن هناك جزء من الناتج S يوجه نحو الادخار والاستثمار وبالتالي يمكن التعبير عن معادلة تراكم رأس المال ب 2: Dk= SY_Sk

غياب المردودية المتناقصة لرأس المال هو أساس ومنطلق النموذج الداخلي لأن رأس المال بتكون بتراكم حصص الأعوان الاقتصاديين وهذا التراكم يحدث من قبل إنتاجية حدية متناقصة يعني أن معدل الادخار S والإنتاجية الحدية لرأس يجعلان النمو محمي ذاتيا.

إن نموذج AK يجعل معدل النمو مرتفع جدا مقارنة مع ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال A

Sk= القيمة اللازم من الاستثمار والادخار لتعويض رأس المال المهتلك.

Sy= الاستثمار والادخار بدلالة رأس المال.

استنتاج:

نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج.

2-نموذج لوكاس: 1988[1]

إن فكرة الأساسية التي طرحها لوكاس تتمثل في أن الاختلاف في معدل النمو الاقتصادي بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول وأن العنصر الرئيسي للنمو يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف وكذا مدى تكريس

جل وقته في اكتسابها فهذا يؤدي إلى تنمية مخزون رأس ماله البشري ويضيف لوكاس في تحليله لهذا العامل أن فعاليته مرتبطة بمستوى الاقتصاد فإذا كان الفرد يمتلك مخزون رأس جيد فهذا يعني أن مستوى اقتصاد ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطور.

[1] أحميداتو محمد الناصر إشكالية النمو الاقتصادي لدى دول الشمال أفريقيا دراسة تحليلية أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء الجزائر 2010.

اعتبر لوكاس أن الاقتصاد يتكون من قطاعين في القطاع الأول كل فرد ينتج سلعة مت الاستهلاك انطلاقا من رأسماله البشري، أما القطاع الثاني فيتكون من رأس المال البشري انطلاقا من تلقاء نفسه الفرضية هي أن اختصاص الفرد والزمن اللازم للدراسة يحدد أن وتيرته في التمرن بالإضافة إلى إعتبار أن كل الأفراد متماثلين ومن هذا يمكن كتابة الدوال:

ft= At Kt (U Ht) ..... (1

H= B (1_ Ut) H ..... (2

A, B, &, B: ثوابت موجبة

H, K, O, t الزمن ، الإنتاج، مخزون ، رأس المال المادي، مخزون رأس المال البشري

M: نسبة رأس المال المخصص للإنتاج

(U_1) هو نسبة رأس المال المخصص لتكوين رأس المال البشري.

إنتاج السلع يمكن التعبير عنه بداية الإنتاج من كوب دوغلاس ذات الصلة الثابتة الحجم، أما عن نشاط التكوين فإن الغلة الحدية لرأس المال البشري (y) ثابتة، وهي الفرضية الأساسية التي تضمن الخاصية المتمثلة في الحفاظ الذاتي على النمو، وفي حالة التي يكون فيها Utثابت ومن المعادلة 2 يمكن الحصول على

$$\frac{H}{H} = B\,(1-u)^{B}$$

في حالة النمو المتوازن (أيم يكون اوK يرتفعان بنفس الوزيرة) فإنه نستنتج:

$$\frac{Q}{Q} = \frac{\mathrm{H}}{H} + \frac{A}{A}(1 - \propto)$$

لحل هذا النموذج يكفي جعل متغيرة الاستثمار للمستهلكين متغيرة داخلية للوصول إلى نموذج لوكاس انطلاقا من النموذج السابق يكفي إضافة متغيرة رأس المالي البشري الخارجية في النشاط الإنتاجية كلما كان رأس المال البشري للاقتصاد أكبر كلما كانت الإنتاجية لكل فرد مرتفعة (أي لكما كان الفرد أكثر فعالية إنتاجيا)

3-نموذج رومر 1992:[1]

[1] مشيل ب تو دار _ التنمية الاقتصادية، ترجمة محمد حسن حسني ومحمد حامد محمود عبد الرزاق دار المدح للنشر الرياض 2006 ص 26.

ينطلق نموذج رومر من مستوى المنشأة والصناعية حيث يفترض أن دالة الإنتاج عند ذلك المستوى تكون ذلك عوائد حجم ثابتة (أي أن مجموع مرونات الإنتاج بالنسبة للنصر الإنتاج يساوي 1 والإنتاج موزع بين عناصر الإنتاج وفق الإنتاجية الحدية لكل عنصر مع توفر المنافسة التامة

عرف رومر نموذجه بنموذج سولو المتزايد أو المشدد وتكتب صيغته الرياضية

$Y_t = k^{\alpha} - H^{B}(At\ Lt)^{\ 1-\propto-B}$.....3

Y_t: دالة الإنتاج ، A_t: المستوى التكنولوجي K_t: رأس المال المادي

H_t : رأس المال البشري ، L_t: العمل

ووفق لهذا النموذج فإن النمو سوف تمر مرحلة إنتاجية موجهة نحو التوازن المستقر وذلك في وجود فرضية التقارب في المدى الطويل .

يرى بول رومر أن نمو النتائج الفردي مرتبط بعامل دالة تراكم المعارف ومعدل نمو عدد الباحثين المتعلق بمعدل نمو السكان العاملين وبالتالي النمو الاقتصادي يتحقق بالإمكانيات البشرية البشرية والمادية أي بإنتاج المعارف والأفكار .

الشكل رقم02 :رسم **تخطيطي ملخص لتحديد موقع التقدم التقني في نماذج النمو الداخلي**

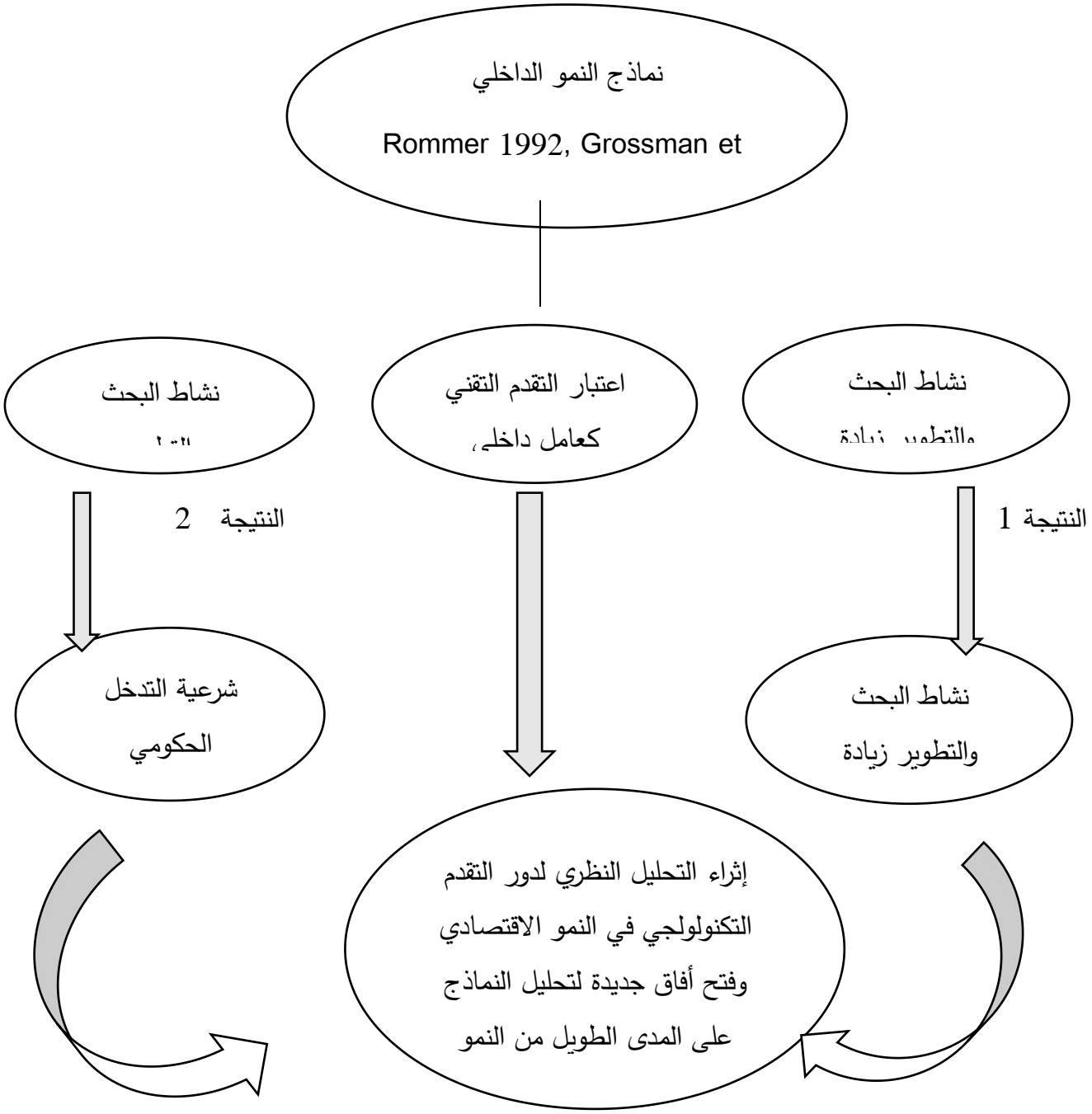

. Source: Mohamed Tuli Hamoi, Mohamed Moêz Yaiche P17

نتيجة:

لقد تبين أن نماذج النمو الداخلية كانت أكثر دقة في تفسير النمو الاقتصادي من خلال إخراجها لعامل الابتكار واعتباره ذات صلة مباشرة لنمو الاقتصادي وجزءا لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي.

المطلب الرابع: مؤشرات النمو الاقتصادي

أولا: عوامل النمو الاقتصادي[1]

توجه العديد من العوامل التي تحدد درجة النمو والتطور الاقتصادي لبلد ما والتي تتمثل في:

- **العمل:** إن البحث عن أسباب النمو الاقتصادي يرجع إلى القدرة على الاستثمار من جهة، والقدرة على استخدام الوسائل الحديثة من جهة أخرى.
- **رأس المال:** يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقات الإنتاجية في بلد ما وبتقسيم، رأس المال إلى رأس المال الإنتاجي هو الآلات والمعدات والأدوات التي تستخدم في العملية الإنتاجية أما رأس المال الاجتماعي هو عبارة عن البنية التحتية في المجتمع من طرق وشبكات توزيع مياه ووسائل المواصلات والاتصالات والتي تساهم في طريقة غير مباشرة في العملية الإنتاجية.
- **التكنولوجيا والتنظيم:** التقدم العلمي لدوره فعال في العملية الإنتاجية حيث أن وجود نظام شامل للتعليم للتدريب وخلق بيئة مناسبة للبحث العلمي ومن شئنها أن يساعد أعلى خلق وتطبيق التكنولوجيا الحديثة غير أن التقدم التقني غير كاف لوحده فلا بد من توافر أشخاص يرغبون ويقدرون على تحمل المخاطر حيث يرى بعض المفكرين أن الافتقار لطبقة المبدعين المبتكرين والمنظمين هو التعبير لغياب عمليات الإنماء في الدول المتخلفة.
- **الأرض والموارد الطبيعية:** إن لعامل الأرض من حيث المساحة والتوعية من جهة وما تزخر به من موارد طبيعية من جهة أخرى أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي.

[1] علي عزوز 2007 الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي الجزائر رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الشلف.

- **التجارة الدولية:** إن أهم ميزة تضيفها التجارة الدولية لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام هذه التجارة يسمح لها بالتخصص من محدودية مواردها الخاصة بحيث تركز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة حقيقية فلو لم تكن ثمة تجارة دولية فستضطر الدول المتخلفة ال المضي قدما في عملية النمو الاقتصادي على كل الجهات في آن واحد.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يكتسي الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة كبيرة لدوره في رفع معدلات النمو الاقتصادية في الدول وهذا من خلال زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية كامل مباشر من جهة كما يؤدي من جهة أخرى إلى زيادة عنصري العمل ورأس المال عن طريق عدة قنوات أهمها التدريب المنافسة .... إلخ.

ثانيا: طرق قياس النمو الاقتصادي[1]

تتمثل طرق قياس النمو الاقتصادي في المعايير التي توصلنا إلى معرفة معدل التغير في حجم اقتصاد بلد ما مقارنة بفترات سابقة حيث تستخدم مجموعة من المؤشرات أهمها:

- **متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج:** لأعراض المقارنات الدولية لأداء الاقتصاد، تستخدم عادة مؤشر النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة البلد على زيادة الإنتاج بنسبة إلى معدل نمو السكان أو بالأحرى بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني حيث يتم استعمال متوسط نصيب الفرد من النتائج المحلي الحقيقي الإجمالي كمعايير لقياس الرفاهية الاقتصادية العامة للسكان والذي يشير إلى كمية السلع والخدمات المتاحة لكل مواطن في البلد.

- **متوسط الدخل الفردي النقدي:**

متوسط الدخل الإجمالي النقدي = الدخل القومي بالأسعار الجارية

– إجمالي عدد السكان

- **الدخل القومي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال السنة**

متوسط الدخل الفردي الحقيقي = $CM = \frac{Yt-Yt-1}{Yt-1} \times 100$

[1] أمال معط الله (2015) أثر السياسات المالية على النمو الاقتصادي، الجزائري، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان ص 115، 119.

Cm: معدل النمو **Yt:** متوسط الدخل الحقيقي في الفترة الحالية

Yt_1: متوسط الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

- **الناتج المحلي الإجمالي:**

هو مؤشر أكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي للبلد فالنمو في الاقتصاد يعكس الزيادات في الطاقة الإنتاجية (توسيع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والتغيرات في معدل استخدام هذه الطاقة (نسبة الزيادة)

حيث يعتبر هذا المؤشر القيمة السوقية الإجمالي للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها سكان البلد على مدى فترة معينة بقدر نسبة واحدة.

كذلك يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي من حيث إجمالي الإنفاق القومي السنوي للاقتصاد، والذي يضم إجمالي الإنفاق المحلي وصافي المعاملات الخارجية **ويضم إجمالي إنفاق القطاع المحلي:** إنفاق القطاع الخاص (الأفراد) أي الاستهلاك (C) وإجمالي نفقات قطاع الأعمال والمؤسسات (I) ومجموع نفقات القطاع العام الإنفاق الحكومي (G)

صافي المعاملات التجارية الخارجية (الميزان التجاري) هي عبارة عن الحجم الكلي للصادرات xناقص الحجم الكلي للواردات M ويمكن بذلك التعبير عن GDP ب:

$$GDP: C + I + G + X _ M$$

- **الدخل الوطني الإجمالي:**

حيث اقتراح Meadاستخدم هذا المعيار بدل متوسط الفرد من الدخل إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج .

الدخل الوطني الإجمالي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى دولة موارد كامنة غنية كما تتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصادين أن يؤخذ بعيني الاعتبار تلك المقومات عند حساب المدخل.

ثالثا: مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1960_ 2023)

اعتمدت الجزائر كغيرها من باقي دول العالم مجموعة من المؤشرات المعيرة من مدى نجاح السياسات الاقتصادية المتعاقبة في خلف الثروة وتحقيق الرفاه الاقتصادي المنشود، وفي هذا الإطار نجد أربعة مؤشرات رئيسية هي:

- ✓ متوسط الدخل الفردي الجاري؛
- ✓ متوسط الدخل الفردي الحقيقي؛
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقا لتعادل القوة الشرائية؛
- ✓ الدخل الوطني الإجمالي.

الشكل 03:تطور بعض المؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1960_2020)

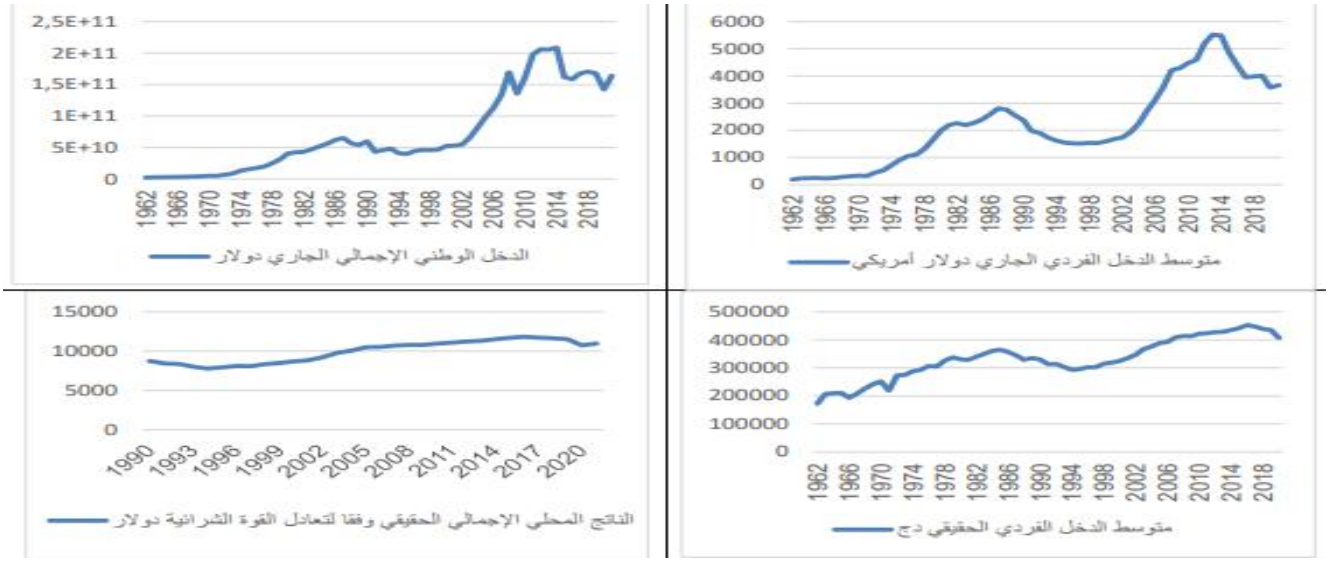

المصدر:البيانات المفتوحة للبنك الدولي، 2022

يظهر لنا المنحنيات الثبات النسبي لمؤشري متوسط الدخل القومي والدخل الوطني الإجمالي الجاريين والقوميين بالدولار الأمريكي خلال فترة الستينات وهي فترة ما بعد الاستقلال، والتي شهدت بداية عمليات بناء

الاقتصاد الوطني من خلال تبني فكرة النظام الاشتراكي، حيث سعت الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة إلى خلق لبنة صناعية وفلاحية من خلال عمليات تأميم وإنشاء مجمعات فلاحية والتي ظهرت نتائجها خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات أين يلاحظ الارتفاع المحسوس لمؤشرات الدخل الوطني الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد بالإضافة إلى مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي الحقيقي والمقوم بالعملية المحلية أما فترة التسعينات ونهاية الثمانينات فقط شهدت انخفاض قيم المؤشرات وذلك بسبب انهيار أسعار النفط مع عجز مختلف السياسات الاقتصادية المعتمدة عن خلق مؤسسات اقتصادية قادرة على تحقيق المردودية وخلق ثروة كما نلاحظ تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في نهاية التسعينات وبداية الألفين ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بالإضافة إلى مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص في خلق قيمة مضافة.[1]

[1] ميلاد وعيل 2014، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها الجزائر أطروحة خاتمة البحث 1: دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3.

خاتمة المبحث:

ركزت مختلف نظريات النمو بدءا من الفكر الاقتصادي التقليدي إلى الفكر الحديث بشكل عام على أهمية التراكم الرأسمالي كأساس لعملية النمو الاقتصادي بالرغم من اختلاف الآراء حول أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فمنهم من أيد بذلك التدخل بحجة ضرورة التدخل الحكومي لتعزيز النمو بينما الرأي الآخر عارض التدخل بحجة أنه ينتج تشوهات سعرية وسوء تخصيص الموارد والحقيقة أن الدول النامية تحتاج إلى تعزيز دور القطاع الخاص مقابل تقليص التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وهوا تحتاج اليه الجزائر اليوم.

المبحث الثاني: القطاع الخاص وأهميته في الاقتصاد

تمهيد:

اعتمد فلسفة التحولات الاقتصادية في الدول النامية على اعتماد آلية السوق وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتحول الدولة من الدورة الفعال الأساسي والوحيد إلى دور الحكم رسم السياسات وبعد أن وضعت قطعت الدول النامية شوطا كبيرا في رحلة هذه التحولات من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي أصبح القطاع الخاص في معظم الأقطار النامية بشكل عصب الاقتصاد الوطني وتعددت أنشطته الإنتاجية والتجارية وأصبح تمثل الدعامة الرئيسية للاقتصاديات النامية.

المطلب الاول: مفهوم القطاع الخاص

لقد ظهرت عدة تعريفات متباينة ومختلفة للقطاع الخاص تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للمهتمين بالموضوع.

التعريف 1:

هو قطاع في الاقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة.

التعريف 2:

هو ذلك الجزء من الاقتصاد غير خاضع لسيطرة الحكومة ويدار وفقا للاعتبارات الربحية المالية.

التعريف 3: (تعريف المحاسبة القومية):

فيعرف على أنه مختلف المشروعات الخاصة القطاعات العائلية والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة.[1]

التعريف 4:

[1] أحمد الكوز، بيئة القطاع الخاص النظرية والواقع، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية والاستشراف المعهد العربي للتخطيط الكويت 2009 ص 10.

هو عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصاد يتصف بالملكية الخاصة تقوم فيه عمليات الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة ويحدد فيه المبادرة الخاصة ويحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة.

المطلب الثاني: أنواع القطاع الخاص

- **قطاع خاص منظم:** وهو قطاع يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية.
- **قطاع خاص غير منظم:** لا يمسك في عمله وتعاملاته حسابات نظامية ويتكون من منشآت عديدة منها الصناعات والأعمال الحريفة والمهن المتوارثة في حدود عائلية وكذا المهن الصغيرة التي يمارسها الأفراد وعادة ما تكون ملكية المنشأة في متناول الفرد الواحد أو العائلة.[1]
- **القطاع المختلط:** وهو قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة والأفراد برأس مال مشترك حيث عادة ما يوزع رأس المال بين القطاع العام والقطاع الخاص (المحلي أو الأجنبي) شريطة أن تكون النسبة لملكية الدولة فيه أكثر من 150 وتشترط القوانين عادة ألا يقل نصيب أو حصة الدولة عن 51% والقطاع الخاص 59 % (حالة الجزائر) وذلك قصد أن يكون للدولة الصوت والرأي المؤثر في قرارات المشروع أو مجلس إدارة الشركة إضافة إلى هدف التحديد لما يمكن أن ملكه الأفراد في أي نشاط مشترك بغية سيطرة القطاع العام على تلك الوحدات أو الشركات.[2]

المطلب الثالث: مميزات القطاع الخاص

يتميز القطاع الخاص بعدة صفات نذكر منها:[3]

- يتصف القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الخدمات والمنتجات التي يوفرها.
- يتصف القطاع الخاص بتجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية، الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.

---

[1] الربيعي عبد ومحمد فاضل، الحصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية ط 1 القاهرة مكتبة المذبو في 2004 ص 49.

[2] الموسوى ضياء مجيد الخصخصة والتصحيحات الهيكلية الإسكندرية مؤسسات شباب جامعة 2005، ص 18.

[3] مولاي لخضر عبد الرزاق العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة ورقلة.

- يمتاز القطاع الخاص بالديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة للتسيير الفعال وكفائته.[1]

- يعمل القطاع الخاص على خلق فرص عمل للأفراد داخل المجتمع المحلي الخاص به، بحيث تمثل شركات وأعمال القطاع الخاص نسبة كبيرة من توظيف الأفراد مقارنة لحصة القطاع العام في الدولة.

- يقوم القطاع الخاص بتحسين الوضع الاقتصادي في الدول وتطويره بوسائل مختلفة وذلك بتقرير عملية التصنيع وتحسين الخدمات والمنتجات التي يتلقاها المستهلك أو التي تصل إلى مجتمع بشكل عام وكذا بإدخال تكنولوجيا آليات جديدة ومتطورة من شأنها توفير الوقت والجهد وتقدم أفضل جودة ممكنة.

المطلب الرابع: أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد وأهم العوامل المحددة لنموه

أولا :مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد:

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور على المدى الطويل سيمر وفقها النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع إذا تم تطويره بشكل كبير.

أن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي ينتج عنها العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي وتعتبر قضية الفقر من أهم القضايا التي توجه صانعي السياسات الاقتصادية وذلك وفي هذا الصدد فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دورا في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة والتي تعتبر بمثابة المحرك الأساسي لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول .

مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة:

تبين الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات: في إطار المقارنة بين فعاليات المؤسسات الخاصة والعامة أنه على امتداد الفترة 2000 _2013 وأنه خارج قطاع المحروقات كانت القيمة المضافة للمؤسسات الخاصة أعلى من القيمة المضافة للمؤسسات العامة على امتداد تلك الفترة وتخص تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم01:مساهمة القطاع الخاص في القيم المضافة(2000-2003)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ق.عام	58.3	52.4	50.7	52.5	53.4	57.3	58.3	45.4	48.4	52	48.9	43.7
ق.خاص	41.7	47.6	49.3	47.5	46.5	42.7	41.2	54.6	51.2	48	51.1	96.3

المصدر: الحسابات الاقتصادية رقم 609 الديوان الوطني للإحصاء

وفي هذا الصدد يسيطر القطاع الخاص على القيمة المضافة في بعض الفروع الاقتصادية والجدول التالي يمثل ذلك:

الجدول رقم02:حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة في بعض الفروع الاقتصادية خلال فترة 2008-2018.

السنة / النشاط	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الفلاحة	99.5	99.9	99.2	99.3	99.3	99.1	99	99.1	99.2	99.1	99
التجارة	93.5	93.6	94.1	94	94.2	94.1	94.0	94.2	94.3	94.1	94
الصناعة الثقيلة	85.2	86.3	87.1	86.2	87.3	87.3	87.5	87.6	87.4	87.4	87.3
النسيج	82.9	84.1	84.5	86.2	87.3	88.3	88.1	88	87.9	88	88.1
الجلود	86.9	88.3	88.5	90	89.4	89.6	89.4	89.8	89.8	89.7	89.6
البلاستيك	66.8	66.5	69.4	73.0	74.2	74.8	74.6	74.5	74.5	74.7	74.8

المصدر:.الحسابات الاقتصادية رقم 609 الديوان الوطني للإحصاء

إذن فالاستثمارات الخاصة تجاه للأنشطة الاقتصادية التي تدر أرباحا سريعة وسهلة وتستخدم أساسا إلى القطاعات ذات المردودية في المدى القصير والتي تعتمد على العمالة الضعيفة التأهيل والتكنولوجيا البسيطة وغير معقدة والتي نستخدم كفاءة رأسمالية منخفضة مثل النسيج والغذاء.

مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:

يساهم القطاع الخاص بصفة كبيرة في الحد من البطالة فبالرغم من المؤسسات في المؤسسات الخاصة في الجزائر بصغر حجمها إلا أنها تحتل أهمية كبيرة في تشغيل القوى العامة على اعتبار كثرة عددها واعتمادها على عنصر العمل والإنتاج أكثر من رأس المال بسبب انخفاض المستويات التقنية فيها إن القطاع الخاص الذي بدأ يتهيكل ويتصور في اقتصاد السوق يعتبر الآن أهم قطاع يوفر مناصب الشغل فقد ازداد عدد العاملين من 5 ملايين عامل لسنة 2005 أي ما يقارب 63% من حجم التشغيل إلى 6236000 عامل أي أكثر من 66% سنة 2009 ويعتبر قطاع الخدمات أكبر قطاع منشئ لمناسبة الشغل مقارنة بباقي القطاعات ثم يليه القطاع الصناعي بأنواعه وخاصة الصناعات التقليدية وصناعات الحرفية

جدول رقم03: تطور قوة العمل في القطاع الخاص بالملايين (2004 _2015)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ق العمل في القطاع	5121	5080	61.23	5607	59.96	62.36	6390	5756	5816	6349	6500	700
تطور العمل الخاص	-	-0.8	20.8	-8.4	6.9	4.0	204	-9.9	1	9.2	9	8

المصدر:الحسابات الاقتصادية رقم 609 الديوان الوطني للإحصاء

في الجزائر صرح الديوان الوطني للإحصاء بوجود 10788000 عامل سنة 2013 شكل القطاع الخاص نسبته 58,80% من المجموع أي ما يعادل 6349000 عامل والجدول التالي يظهر ذلك:

جدول رقم04: عدد ونسبة العمال في القطاعين العام والخاص(2013)

		القطاع الخاص		القطاع العام		المجموع	
		عدد العمال	النسبة	عدد العمال	النسبة	عدد العمال	النسبة
البيان		/	/	/	/	/	/
أرباب العمل		443	7%	–	–	443	4.1%
أحرار		2674	42.1%	–	–	2674	24.8%
الأجراء	الدائمون	473	7.5%	3405	76.7	3878	35.9%
	غير دائمين	2527	3.9%	13.05	23.3%	3562	33%
المساعدون العائليون		231	3.6%	–	–	231	2.1%
المجموع		63.49	3.6%	4440	100%	10788	100%

المصدر: المديرية التقنية المكلفة بإحصائيات السكن والتشغيل، نشرة حول التشغيل، الديوان الوطني للإحصاء.

كما سبق الذكر فإجمالي السكان المشغلين هو 10788000 عامل، مثل القطاع الخاص ما نسبته % 58,8 من المجموع وتظهر النتائج في الجدول السابق أن ما يقارب 50% من اليد العاملة الناشطة في القطاع الخاص هي عبارة عن إجراء بينما الشكل أرباب العمل ما نسبته 7% اما ذوي المهن المستقلة فكانت بنسبة تتجاوز 42%

يعتبر القطاع الخاص قطاعات منشأ بمنصب الشغل على اعتباره أنه يوفر ما يفوق 60% من مناصب الشغل وهي تتوزع على القطاعات الموضحة في الشكل الآتي:

الجدول 05: توزيع عدد العمال حسب قطاعات النشاط

قطاع النشاط	القطاع الخاص	النسبة المئوية
الفلاحة	1108	17.45%
الصناعة	836	13.17%
البناء والأشغال	1669	26.3%
التجارة والخدمات	2735	08%
المجموع	6349	100%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

مناصب الشغل متوقعة على قطاعات مختلفة حيث يشكل فيها القطاع الخدمات أكبر قطاع نسبة 43% يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 26,3% الفلاحة 17,45% وأخيرا إقطاع الصناعة 13,17%

ثانيا: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص:

يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية أهمها:

أ) معدل نمو الناتج:

هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عم مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة وقد قدم "جرتين" وفيلا نوفا (1991) دلائل أن هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص تمتد جذور هذه العلاقة بطبيعة الحال إلى نظرية التي تفترض أن دالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيق.

ب) القروض المصرفية:

يتركز الإنفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة ولا تبدأ في تحقيق العائد عادة في السنوات لا حقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، سواء في تدبيره من مصادر

ذاتية المنشأ أو خارجية المنشأ وعلى عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة، تجد أن الدول النامية تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على الفروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية.

ج) سعر الفائدة

إن هناك اختلاف حول أثر سعره الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية فعلى حين شارع الاعتقاد حتى بداية السبعينات وطبعا النظرية الكنزية والنيو كلاسيكية أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الإنفاق الاستثماري فإن الأدب الاقتصادي المعاصر والذي بدأ مع ظهور نموذج ماكنيون في أوائل السبعينات من القرن 20 وتبنى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لسيادة الإصلاح الاقتصادية طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة، بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة بهدف زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات على أساس المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية، وفي التطبيق العملي لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية قد أسفر عن وجود بين الباحثين حول أثر سعر الفائدة على الاستثمار بمعنى أنه ليس هناك إنفاق عام هذا الأثر على الاستثمار، فضلا أن الدراسات التجريبية تم تحقق النتائج الموجود منها[1]

د) سعر الصرف:

يتأثر الاستثمار ما يطرأ على سعر الصرف العملة الوطنية من تقلبات فتخفيض سعر الصرف الحقيقي الذي قد تمليه عادة برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية يأتي مصحوبا بارتفاع في معدل التضخم نتيجة لزيادة الصادرات وقلة الواردات وارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض عان في الاتفاق، مع تحول في الانفاق تجاه المنتجات المحلية البديلة للواردات التي ارتفعت أسعارها بسبب تخفيض سعر العملة الوطنية فإذا سعت الدولة في هذه الحالة إلى معالجة التضخم، عن طريق خفض عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص وقد أوضح **في 1986** في مقالة أن تخفيض السعر الحقيقي للعملة الوطنية يؤثر على جانب الطلب بتقليص الانفاق نتيجة للارتفاع في المتوسط العام للأسعار محليا بسبب زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية وزيادة الصادرات وعليه، فمن المتوقع أن يؤدي

[1] محمد سعيد سوني الحوراني، محددات الاستثمارات في مصر (1975 _ 1997) أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قناة السويس جمهورية مصر.

خفض سعر العملة الوطنية إلى تراجع في الانفاق وبالتالي نقص في الاستثمار الخاص استجابة للنقص في الطلب الكلي، أما على جانب العرض ونتيجة للتحول في الانفاق في اتجاه المنتجات الوطنية، فالارتفاع في الأسعار محليا يكون مركزا على أسعار السلع الداخلية في التجارة الدولية بالنسبة لأسعار السلع غير داخلية في التجارة، وهذا من شأنه أن يرفع أسعار السلع الداخلية في التجارة، ويشجع على الاستثمار الخاص للتوسع في إنتاجها وذلك على حساب الاستثمار في قطاع السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة التي يزيد إنتاجها فلا يسمح لأسعارها بالارتفاع.

هـ) الضرائب:

تؤثر الضرائب المباشرة سلبا على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يمكن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للإدارة ومن ثم فإن انخفاض دخولهم نتيجة زيادة معدلات الضريبية على الدخل، سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم الحد من استثماراتهم.

و) الإنفاق الحكومي:

يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

أولا: قد يكون للإنفاق الحكومي على البنيات التحتية (الطرق، السدود، الكهرباء، المواصلات، والاتصالات.....إلخ أثر تكملي موجب على الاستثمار الخاص فالكثير المشاريع يصبح تنفيذها غير مجد وبحجم الخاص عن الاستثمار فيها إذا كان على المستثمرين تحمل تكاليف إضافية لإنشاء، الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية أو بناء الخزانات والسدود التي يحتاجها تنفيذ مشاريعهم الجديدة ولكن عندما تهتم الدولة بالإنفاق على تلك البني التحتية يصبح الاستثمار في تلك المشاريع مجديا ويقبل القطاع الخاص على تنفيذها، وهذا ما أكدته دراسة كل من **سوفن سوليمانو 1991**

ثانيا: يرى آخرون أمثال **بلاس 1988** أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص قد تكون علاقة عكسية باعتبار أن الإنفاق الحكومي ربما نافس القطاع الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من الأفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي، فزيادة الإنفاق العام في ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص كما ترفع معدلات لربا على القروض فتزيد تكلفة رأس

المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على القطاع الخاص. وهكذا نجد أن للإنفاق الحكومي آثار تكاملية إيجابية وأخرى تنافسية سلبية على القطاع الخاص[1]

ز) الديون الخارجية:

برز كذلك العجز في الحساب الجاري كأحد أهم محددات الاستثمار الخاص في الدول النامية فالديون الخارجية تعتبر مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول النامية، فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمية لاستيراد السلع الرأسمالية من آلات ومعدات ومصانع، فلا ضير من نمو الديون الخارجية على الدولة إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية وداعمة للنوم الاقتصادية، وهو الحالة الغالبة على الدول النامية الفقيرة في المراحل المبكرة لعملية النمو الاقتصادية ولكن عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها فإن ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار الخاص.

س) الاستقرار الاقتصادي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي أي توظيف الكامل إضافة إلى توازن ميزان المدفوعات،[2] بعد تغير نمو عرض النقود من أهم مؤثرات الاستقرار الاقتصادي الكلي حيث تنعكس هذه التغيرات على معدل التضخم ومستوى الناتج والعمالة والطلب الكلي في الاقتصاد، وأن خفض معدل نمو عرض النقود في مواجهة التضخم أو العجز المستمر في الحساب الجاري له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص من خلال:

أولا: تقييد عرض النقود يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة الحقيقي مما يخفض المعدل الأمثل لتمويل القطاع الخاص.

ش) الاستقرار السياسي:

أن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وعنصر من عناصر المناخ الاستثماري والواقع أن الدول التي ستسودها أوضاع سياسية غير مستقرة لا يمكنها أم المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وبالتالي تحد من قدره الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار.

[1] فريد بشير طاهر، محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون العدد 51 يونيو 2000 ص21.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003.

خاتمة المبحث الثاني:

يعد القطاع الخاص أحد أهم أدوات النمو الاقتصادي في كل دول العالم ،وذلك لما له من مساهمات في الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي ،إلى جانب الدور الهام الذي يلعبه في سوق العمل وتوظيف العمالة وما له من أثر ايجابي في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الثالث: واقع القطاع الخاص في الجزائر

تمهيد:

لقد حظي القطاع الخاص في الجزائر بأهمية خاصة من طرف السلطات العمومية بداية من أواخر الثمانينيات ، أين بدأ التفكير الجدي في توفير الشروط الضرورية لتمكين القطاع من المشاركة في التنمية الاقتصادية ، ومن أجل ارساء قواعد جديدة لترقية وتشجيع الاستثمار الخاص قامت الحكومة باصدار العديد من القوانين والتشريعات ،وبعث مجموعة من المؤسسات والهيئات المكلفة بمتابعة ودعم القطاع الخاص

المطلب الأول: ظهور القطاع الخاص في الجزائر

أولا: القطاع الخاص قبل الاستقلال[1]

إن البحث عن أصل رؤوس الأموال يقودنا بالضرورة إلى البحث عن معرفة الفئات الاجتماعية المالكية له وكيفية حصولها عليه والأهم من هذا مدى قابليتها للتحول والمساهمة في إنجاز خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

إن معرفة الأصل الاجتماعي والمهني لأرباب العمل ستعطينا فكرة عن مدى مساهمتهم في التنمية الاقتصادية ويقسم أرباب العمل إلى 4 فئات اجتماعية.

1) – فئة المفاوضين التجاريين:

تتكون هذه الفئة من رجال أعمل ساعدتهم ظروف الحرب التحريرية أفهم خاصة من برجوازية الجنوب والجنوب الشرقي للوطن حوالي نصفهم من المزاب وواد سوف وبسكرة والمسيلة أو من الشرق على الحدود التونسية لكون هذه المناطق تساعد على التبادل التجاري منحدرين من العائلات الكبيرة التي كانت تجوب المغرب العربي الكبير، معتمدين في تجارتهم على المقابلة كما اشتغل أسلافهم في التجارة والتبادل على التبادل على الجنوب والتمور.

2)– فئة التجار والحرفيين:

[1]المجموعات الإحصائية الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لدول المغرب الكبير العدد (10 1998) ص 12 .

إن أفراد هذه الفئة قد اعتمدوا بالدرجة الأولى على نظام العمل العائلي منحدرين من عائلات منطقة غرداية والقبائل، يعرفون بالتجار المتجولون يتميزون بالتجارة في القوى كونو جمعو رؤوس الأموال التي سمحت لهم بفتح متاجر في المدن الكبيرة في الوطن خاصة في الجزائر العاصمة وحتى في فرنسا وجدوا أنفسهم في بداية الاستقلال تملكون ثروة كان يصعب تشغيلها قطاع التجارة.

الجدول رقم06: الأصل الاجتماعي لفئة التجار والحرفيين (%)

مهنة الأب						
مفاوض تجاري	تاجر	حرفي	عامل إداري عند فرنسا	عامل	فلاح	المجموع
/	55%	12%	11%	11%	11%	100%
مهنة أفراد العائلة						
صناعي حرفي	تاجر حرفي	مهن حرة	إطار	موظف	عامل إداراي	فلاح
23	27	8	7	13	7	1

SOURCE:J.Peneff:Les Industriels algériens

3)- فئة العمال:

تتكون هذه الفئة من نوعين من العمال عمال عند المعمرين وعمال معتمرين هم عمال مؤهلون للقيام بأعمال صناعية بفضل ما تعملون عند الحرفيين الأوربيين وفي الورشات الصناعية وشبه الصناعية والحرفية أن فئة العمال والعمل المغتربون تشكل نسبة كبيرة في تكوين ما يسمى بالصناع الجزائريين حاليا فهم يشكلون 30% من الإجمالي ولكن وحداتهم صغيرة ومتواجدة في مناطق هامشية، ففي الكثير من المحلات ونظرا لنوعية نشاطهم يحولون جزء من منازلهم إلى ورشات الخياطة أو صناعة الأحذية مثلا، أن هناك إحصائيات أوضحت أن هناك 4000 عامل من هذا النوع[1] وأغلبتهم لهم ورشات إنتاجية يمكننا القول أننا نلاحظ أصلين متفرغين لأرباب العمل والمنحدرين من الأوساط الشعبية فمن ناحية الفلاحين المنحدرين

[1] جان بن الصناعيون الجزائريون المسارات الاجتماعية والمهن زعماء الجزائر طبعة 198 ص 64.

عائلات معروفة وأصحاب أملاك أخذت منهم من المعمرين ومن ناحية أخرى فئة محرومة من كل شيء فهم أبناء رعاة أو خمسة.

4)- فئة المقاولون " الجدد":

إن هذه الفئة بالرغم من نسبتها الضئيلة إلا أنها تأخذ مكانة هامة نظرا للتحولات الجارية في الاقتصاد الوطني والتي أدت إلى اعتماد نظام السوق وكذلك التحولات على المستوى الدولي وبالتالي الاعتماد أكثر على الإمكانيات الوطنية بما فيها القطاع الخاص.

إن دراسة الأصل الاجتماعي المهني لأرباب العمل في الجزائر أوضح لنا أن هذه الفئة فئة المقاولون والتي تكونت في إطار التنمية الاقتصادية فهي تمثل الفئة الأكبر تأقلما والأكثر دراية بالواقع وبالتالي: يمكنها التحكم أكثر في تسيير مؤسسا وفقا للقوانين والنصوص المعمول بها.

ثانيا: واقع الاقتصاد الخاص في الجزائر بعد الاستقلال :

المرحلة الانتقالية (1962 _1964):

وهي مرحلة انتقالية من استعمار دام عقود الى مرحلة استقلال يبدأ فيها البناء وتكوين دولة جديدة، فقد شهد الاقتصاد الجزائري في السنوات الأولى من الاستقلال مرحلة مصاعب وانتكاسات اقتصادية بدأت بالرحيل الجماعي للمعمرين، وهو ما خلف اختلالا هيكليا للاقتصاد بصورة عامة ، وزاد من حدة التخلف والتبعية وعدم التناسق بين القطاعات خاصة بين القطاع الصناعي والزراعي ، وهكذا وجدت الجزائر نفسها أمام معركة ثانية من نوع آخر تتطلب البناء و التشييد من أجل تغيير الهيكل الاقتصادي الذي خلفه الاستعمار، هذه الأوضاع التي جعلت أمر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال قطاعها العام أمر لا جدال فيه ، والذي اسندت له مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبدأ معه مفهوم التسيير الذاتي في التداول من طرف الخطاب السياسي السائد والطبقة العمالية والفلاحية والذي يعني قيام العاملين في الزراعة أو المصنع بإدارة الوحدة، وذلك بواسطة أجهزة منتخبة من بين العاملين في الوحدة، باعتبار أن الوحدة الإنتاجية ملكية جماعية للعاملين با ، ولا يمكن أن تكون ملكية شخصية لأي فرد أو مجموعة من العاملين كما أنه من حق العاملين في الوحدة الاستفادة من ثمارها.

إن القطاع العام في هذه المرحلة كان حجمه صغيرا ويفتقد الى التنظيم والتخطيط ولهذا كان لزاما على الدولة أن تزيد من درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية من خلال دعم قطاعها ، وذلك بتوسيع حجمه قصد تغيير هيكل اقتصادها، والذي عرف في تلك الفترة تعايش أربع قطاعات متباينة:

- قطاع التسيير الذاتي والذي شمل المزارع وبعض الوحدات الصناعية
- قطاع أجنبي خاص متمثل في وحدات إنتاجية تابعة للشركات الأجنبية
- قطاع خاص يملكه الجزائريين
- القطاع العام الذي كان في طور النمو.

غير أنه و بالرغم مما وصفت الانتقالية كونها مرحلة غموض،فإنها شهدت صدور أول قانون للاستثمار الخاص سنة 1963 وميثاق الجزائر سنة 1964 ،و ما تميزا به من محتوى يتعلق بالاستثمار الخاص ولنتمكن من معرفة مدى مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي سنتطرق الى :

1_قانون الاستثمار الخاص رقم63-277المؤرخ في 26جويلية [1]:1963

أصدر أول قانون للاستثمار سنة1963 لتشجيع الاستثمار الذي أعطى حرية الاستثمارات الخاصة ولكن بشروط أهمها:

- توطين الاستثمارات
- تحديث وتجديد عوامل الانتاج
- التكوين والترقية

ولم يعرف هذا القانون تطبيقا بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقيته، كما أنه لم يتبع بنصوص تطبيقية، وكان غير مطابق للواقع، حيث كانت الجزائر تقوم بتأميمات في تلك الفترة (1963_1964) ، وبينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقه ما دامت لم تدرس الملفات التي أودعت لديها .

إن هذا القانون الذي حرية وتشجيعات للقطاع الخاص خاصة القطاع الخاص الأجنبي بشروط معروفة ،يتناقض مع سياسة الدولة في استرجاع الأملاك التي اشتراها الجزائريون حتى وان كانت عن حسن نية وهذه التناقضات هي التي أدت الى تخوف الرأسمال الخاص سواءا الأجنبي أو المحلي من الاستثمار، فكانت النتائج ضئيلة ، فرغم الامتيازات الممنوحة والمتمثلة في تحويل جزء من الأرباح الى الخارج

لم يعطي هذا القانون سوى نشوء عدد قليل من المشاريع بسبب:

- انعدام ثقة الرأس المال الأجنبي الذي يرى في الجزائر بلد غير مستقر سياسيا، اضافة الى تبني النظام الاشتراكي

•معاناة الاقتصاد الجزائري من نقص الادخار وضيق السوق وارتفاع تكاليف الإنتاج

2-ميثاق الجزائر 1964:

إن من بين ما جاء في ميثاق الجزائر لسنة1964 هو الاعتراف بوجود الملكية الخاصة كأمر مفروغ منه، ولكن يجب توجيه هذه الملكية، فالرأس مال الوطني الخاص بعد الاستقلال كان موجود بصفة خاصة في فرعي الاقتصاد المؤسسات التجارية الكبيرة والملاكين الكبار للأراضي الزراعية لذا يجب توجيهه إلى قطاع الصناعة ،وقد تميز محتوى ميثاق الجزائر كذلك بالتناقض والغموض فيما يتعلق بالقطاع الخاص سواءا الوطني أو الأجنبي على غرار ما وصفت به هذه الفترة ،فهو يعترف بالقطاع الخاص الوطني شريطة القضاء على علاقته بالرأس مال الأجنبي، كما جاء في الفترة رقم 18 "إن أهمية القضاء على استغلال الإنسان لأخيه والقضاء على العلاقات الكولونيائية الجديدة ، تكمن في العمل الجاد من أجل الوصول إلى تحقيق الاشتراكية ومسائل الإنتاج، وحتى تتمكن الدولة من القضاء نهائيا على الفوضى المتمثلة في المبادرات الفردية، وأن تجعل من التخطيط تخطيطا إلزاميا، يتماشى والواقع المعاش ويخدم المصالح الحقيقية للمجتمع".

إن النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه المرحلة، هي أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للجزائر غداة الاستقلال، قد أمنت على الدولة تحمل مسؤولياتها في النمو الاقتصادي،والمتمثلة في التغيير الجذري للهياكل الموروثة من العهد الاستعماري، ومحاولة بناء قاعدة اقتصادية لتطوير القوى المنتجة الوطنية ، لكن الواقع الاقتصادي للبلاد قد أملى ضرورة تكامل الجهود بين القطاعين العام والخاص

2\ المرحلة الثانية(1965_1978) :

إن التصحيح الثوري الذي حدث في الجزائر بعد 3 سنوات من استقلال البلاد، مكن مجلس الثورة من تبني وجهة نظر جديدة اتجاه القطاع الخاص وهذا كشفته تصريحات مجلس الثورة في 5 جويلية 1965، والذي ركز في هذا المجال على ضرورة توجيه القطاع الخاص ليصبح منتج ومربح بما يؤثر إيجابيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن لا ينحصر على النشاطات غير المنتجة، ولهذا صدر القانون الثاني للاستثمار الخاص سنة 1966.

1-قانون رقم 66_284 المؤرخ في15 سبتمبر 1966[2]

كان ينظر للاستثمار الخاص على أساس أنه الركيزة الأساسية في بناء الوطن، لكن يبقى على الدولة توجيهه إلى النشاطات المنتجة، وهو ما أكده الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" في خطاب 19 جوان1967

{...أما فيما يخص الرأس مال الوطني الخاص أوكد أنه بالنسبة للجزائريين الذين لديهم إمكانية مالية ،أن لديهم دور يجب أن يقوموا به ،لأن الادخار الخاص يجب أن يستثمر بدلا من أن يبقى مجمدا أو يستغل لشراء مقاهي أو حانات...إن الرأسمال الخاص يجب أن يلعب دوره و أن يقوم بواجبه داخل الوطن ، و الدولة مستعدة لتقديم كل الضمانات في إطار محدد وبصفة واضحة وإنه من غير صالح البلد أن تبقى رؤوس الأموال هذه غير منتجة}.[3]

لقد أكد هذا القانون على أهمية ادخار الخواص ومشاركتهم في التنمية الاقتصادية،في نفس الوقت منح لهم ضمانات أهمها :

- الإعفاء كليا أو جزئيا لمدة 10 سنوات من الضريبة على العقارات
- تخفيض الرسوم الواجبة على وسائل الإنتاج المستوردة
- الإعفاء كليا أو جزئيا من الضريبة على الأرباح الصناعية
- منح حق الإنتاج أو الاستثمار الاستثنائي في منطقة جغرافية معينة إذا كان الاستثمار أكبر من 500ألف دينار جزائري مع تحديد الشروط التي يمنح بمقتضاها رخص الاستثمار وأنشأت لهذا الغرض لجان متابعة وطنية.

2-الميثاق الوطني 1976 :

من الميثاق 1976 محاور متعلقة بالقطاع الخاص ،كانت مكملة لتلك التي تطرق إليها ميثاق الجزائر 1964 ،وذلك بهدف إزالة الغموض الذي كان سائد في محتوى هذا الأخير فيما يتعلق بالقطاع الخاص ،فقد حذر الميثاق الجديد من القطاع خاص مستغل يمكنه أن يصبح أداة سيطرة تؤثر على اتخاذ القرارات السياسية، وحدد مهام وطرق دمج القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وميادين وفروع الاستثمار وأكد على أن تقتصر نشاطاته وخاصة القطاع الصناعي ، الوطني على أن تكون هذه العملية من طرف الدولة عبر مؤسساتها وهذا من أجل القضاء على مخاطر ارتباط الرأسمال الوطني الخاص بالأجنبي وهو ما يساعد تطوير القطاع الخاص بسرعة بفضل ما يقدم له من طرف الدولة ،غير أن الواقع الذي كانت تعيشه الجزائر مثل تأميمات

الثورة الزراعية و.، فضلا عن تناقضات ما جاء في قوانين الاستثمار من تشجيعات وضمانات ، مع جاء به الميثاق الوطني لسنة 1976، قد جعل المستثمرين الخواص يتخوفون أكثر فأكثر ، مما جعلهم يستثمرون في مؤسسات صناعية صغيرة وسهلة التحول إلى نشاط آخر .

وعليه فإن تولي الدولة ورعايتها للقطاع الخاص قد أعطى نتائج عكس الأهداف المسطرة ، فهي قدمت له كل شيء بتكاليف منخفضة ،وحماية من المنافسة الأجنبية من خلال قانون احتكار الدولة لتجارة الخارجية ،وشكلت له سوق داخلية بفضل التوظيف في القطاع العام وبالتالي زيادة الطلب على منتجاته بما يتماشى مع زيادة كتلة الأجور ، والذي كان من المنتظر استغلالها وتكوين ثروة كبيرة كان بالإمكان تحويلها إلى القطاعات المنتجة والمساهمة في تنمية الشاملة

المرحلة الثالثة (1979-1990):

إن هذه الفترة قد عرفت من ناحية التشريع صدور قانون الثالث للاستثمار الخاص سنة 1982، وكل الإجراءات التشريعية تعطي لنا بدون شك نظرة حول موازين القوى و الوزن الاقتصادي و السياسي الذي أصبح للقطاع الخاص على مستوى الاقتصاد الوطني ،وتتمثل مساهمة القطاع الخاص إطلاقا من القوانين التي أتت في هاته المرحلة.

1_ قانون الاستثمار (82-11)في أوت1982 :[1]

لم يأت هذا القانون بجديد من الناحية النظرية فهو يأكد على ضرورة تعبئة كل الطاقات الموجودة وكذا التنظيم والتوجيه والمتابعة للقطاع الخاص بإضافة إلى ضرورة تطوير الآليات المناسبة في ميدان القروض ونظام الأسعار وكذا تطوير الإعلام حول الامكانيات المتوقعة من القطاع الخاص. وطبقا لهذا القانون يمكن للفرد إنشاء مؤسسات خاصة بشرط ألا يتجاوز رأسمالها 30 مليون دينار جزائري ، أما مجالات النشاط المرخص لها فهي :

- الصيد البحري والبناء والأشغال العامة.
- السياحة والفندقة والنقل البري للمسافرين والبضائع
- الأنشطة المتعلقة بالتصليح الصناعي وصيانة آلات التصنيع و الأجهزة الصغيرة
- الصناعة الصغيرة والمتوسطة والمكملة للقطاع الاشتراكي

وقد تمحورت الأهداف المتعلقة بالاستثمارات الخاصة حسب المادة 08 من قانون 82_11 فيما يلي :

- المساهمة في توسيع القدرات الانتاجية الوطنية
- تلبية حاجيات المواطنين من السلع والخدمات وتقليل الاستيراد
- تحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص

فأصبح ينظر للقطاع الخاص من الجانب الإيجابي حتى أنه أكد الرئيس الراحل الشاذلي قائلا :{فلماذا يزيد البعض في عرقلة هذا القطاع الذي عبر عن استعداده للمساهمة الإيجابية في حركة التنمية و ما تتطلبه من استثمارات وخلق مناصب شغل

2_الميثاق الوطني :09فيفري 1986 :

إن المتتبع للتطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في الجزائر مابين (1976_1986) يفسر التغير الملموس في مجال السياسة الاقتصادية الجديدة، لكن ان قورن محتوى الميثاقين فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة وكذا تعريف الملكية الخاصة ودورها في التنمية الشاملة فلا نجد أي تغير انشاء دمجها في خطط التنمية و أن تعمل على أساس التكامل مع. الملكية العامة وتعزيز وسائل الإعلام من أجل التعريف بالفرص التي يتيحها الاقتصاد الوطني للقطاع الخاص ومنه فإن تنظيم هذا القطاع يسمح في التحكم في المداخيل والمداخيل غير المستحقة وغير المبررة ،ويقلل من التبعية الدائمة للرأسمال الأجنبي ويوجهه إلى الأنشطة المنتجة سواءا الصناعية الصغيرة أو المتوسطة ويساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي،وهو ما يفسر التغيير في محتوى الميثاق الوطني لسنة1986 مقارنة بسنة 1976[2].

3_قانون الاستثمارات الخاصة الوطنية رقم88_25 المؤرخ في12/07/[2]:1988

لقد تواصل دعم السلطات الجزائرية لمشاريع القطاع الخاص الوطني ، وهذا يظهر من خلال أهداف القانون(88_25) :

– ايجاد نوع من التكامل بين ما تحتاجه المؤسسات العامة من مواد نصف مصنعة وبين منتوجات القطاع الخاص.

– ترقية النشاطات الصناعات الصغيرة قصد توسيع القدرات الإنتاجية المحلية .

– تحقيق فائض معتبر بالعملة الصعبة.

ومنه نظرا للتسهيلات التي منحت للاستثمار في القطاع الخاص أنشئت ما بين 1987_1990 أكثر من 80000 مؤسسة خاصة والتي كانت معظمها صغيرة الحجم ،ففي سنة 1990 بلغت نسبة المؤسسات الخاصة حوالي 93بالمئة [2]

ومن أجل الاستفادة من القطاع الخاص في التنمية أوكلت مهمة تأطيره إلى الغرفة الوطنية للتجارة وقد تم ذلك في إطار القانون(88_25) المؤرخ في 19/07/[3]1988.

وبموجب هذا القانون تطمح الدولة لتحقيق :

_تنظيم الاختيارات والأولويات في المبادلات الخارجية

_ تنمية الانتاج المحلي وتكامله

_ تنويع مصادر التموين في البلاد

_ المساهمة في ترقية الصادرات و تحفيز التعاون الاقتصادي الدولي.

المرحلة الرابعة: (1991_2007) :

تميزت هذ الفترة بتغييرات سياسية هامة ، كما أن المكانة التي وصل إليها القطاع الخاص الجزائري بفضل ماحققه من نتائج مالية قد جعلت من قوانين الاستثمار غير مسايرة لهذا الواقع، مما أدى الى ضرورة تعديلها وفقا للتصور الجديد الذي تم رسمه بالاقتصاد الوطني ككل وبالتالي تميزت هذه الفترة بصدور عدة قوانين ومراسيم تشريعية .

1_الإطار التشريعي الجديد للاستثمار الخاص في الجزائر :

1_1_ المرسوم التشريعي رقم 93_12 المؤرخ في 1993/10/05:

لقد ألغى هذا المرسوم كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له وذلك ما نصت عليه المادة49 والتي كانت كما يلي :" عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات ،تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي" . وتضمن هذا المرسوم الجديد جملة من المبادئ التي تخص ترقية الاستثمار وكذا قدم تشجيعات وتحفيزات: _حماية الاستثمار واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع

_الاحتفاظ بالامتيازات المتحصل عليها في إطار القانون السابق 82_11 المؤرخ في 1982/08/21.

ومن أجل الوصول إلى تحقيق مضمون المرسوم التشريعي ، أنشأت الدولة وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار سميت "وكالة تشجيع ودعم وراقبة الاستثمارات" وصدرت عدة مراسيم تنفيذية لتوضيح الاستراتيجية الجديدة للاستثمار الخاص والذي سلك نهج اقتصاد السوق وهذه المراسيم تتمثل في :

1_2_ المرسوم التنفيذي رقم94_319 المؤرخ في 1994/10/17:

تأسست هذه الوكالة سنة 1993 وهي جهاز حكومي أنشئ لخدمة المستثمرين فقد أصبحت مرجعا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر وقد دعم قرار نشأتها صدور المرسوم التنفيذي (94_319)

الذي يدعو لتحديد صلاحياتها وتنظيم سيرها والهدف من هذه الوكالة هو تسهيل الاستثمار وتخفيف الإجراءات الإدارية إلى أدنى حد من خلال:

_ مساعدة المستثمرين عند انجازهم مشاريعهم

_المساهمة في تطوير وترقية فضاءات للاستثمارات

_ إنشاء بنك للمعلومات يسمح بتنظيم مؤتمرات ونشر المعلومات الخاصة بالاستثمار في الجزائر

_ انشاء مصالح تقنية مختصة في تقييم ومتابعة الاستثمارات

1_3_ المرسوم التنفيذي رقم 01_282 المؤرخ في04/09/2001 والمتعلق بصلاحيات وتسيير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار:

يهدف هذا المرسوم الى :_أن يكون للجزائر جهاز مستقل في اتخاذ القرارات المتعلقة بترقية الاستثمارات وأنشأت الدولة وزارة لهذا الغرض، من مهامها تقريب الادارة من المستثمرين من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وما تجدر الإشارة اليه أن التحفيزات تشمل كل أنواع الاستثمارات سواءا الجديدة أو التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية أو التي لها إطار شراكة مع الخارج تهدف الى إعادة تأهيل وسائل الإنتاج المحلية ، كما أن هذا الإطار التشريعي الجديد كانت له أثاره على الاقتصاد الوطني بشكل عام خاصة من خلال المشاريع ومساهمتها في التشغيل وتكوين القيمة المضافة، فقد سجلت وكالة ترقية الاستثمارات بعد صدور القانون المرتبط بالاستثمار ومع نهاية 1999 حوالي 30108 مشروع حيث سمحت هذه المشاريع بإنشاء 1268722منصب شغل خلال هذه الفترة، ووصل في سنة 2007 إلى نحو 11637 مشروع استثماري خاص ، والذي بامتصاص نسبة كبيرة من اليد العاملة والتي تجاوزت 97 بالمئة

فضلا عما سبق فإنه و خلال هذه الفترة فقد عرف قطاع البناء والصناعة وبعض القطاعات الأخرى تطورا كبيرا وأصبح القطاع الخاص ينشط في كل النشاطات التي كانت سابقا خاصة بالدولة أصبح بالإمكان الاستثمار فيها ماعدا قطاع السكك الحديدية التي لم تمسها عملية الاستثمار الخاص ،بالإضافة إلى أن الوضع الجديد أدى إلى انتعاش الاستثمار الأجنبي في إطار الشراكة خاصة مع الدول الأوروبية فقد أعطى قانون الاستثمار لسنة 1993 كل الضمانات لحماية الاستثمار الأجنبي من خلال تحويل الأموال والعوائد للخارج. وعموما فإن الآثار الاقتصادية للاطار التشريعي الجديد بدأت تظهر مع بداية سنة 2000 من خلال زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها حيث بلغ معدل نموها 66 بالمئة سنة 2006 لتصل إلى 1,8 مليار دولار ما يعادل 51,44مليار دج سنة 2007.

التعليق على المراحل التي مر بها القطاع الخاص في الجزائر

رغم الانجازات التي حققها القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية وفي مجالات التنمية الاجتماعية إلا أن هذه المساهمة كانت دون المستوى المتوقع ،الأمر الذي دفع العديد من البلدان المتقدمة والنامية إلى إعادة النظر في دوره في الحياة الاقتصادية وخصوصا بعد أن تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل حاد في معظم الأقطار النامية خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي و التي أكدت ايضاً عل أن المساهمة القطاع العام في عملية التنمية في تلك الأقطار كانت أقل بكثير من الأهداف المعلنة في خطط التنمية بعد أن بدأت هذه الدول تواجه مأزق تنمويا حادا نتيجة الارتفاع الكبير في المستويات المديونية الخارجية خاصة في الأقطاع غير النفطية وتدهور معدلات التبادل التجاري الدولي مع استمرار تراجع أسعار السلع التصديرية الأولية وارتفاع مستوى العجز في موازين المدفوعات و العجز في الميزانيات العامة وتدهور مستويات التنمية الاجتماعية نتيجة ارتفاع الفقر وتدهور مستويات المعيشة المرتبط بالتراجع في معدلات النمو الاقتصادي مقابل الارتفاع المستمر في معدلات نننمو السكان ، فضلا عن تدهور مستوى الصحة و التعليم و ارتفاع مستويات البطالة الصريحة والهيكلية .في ظل هذه الظروف أخذت مسألة إغادة النظر في دور الدولة بالشأن القتصادي دفعة قوية وزاد الاهتمام بها بعد أن تقديم الخوصصة كحل للتخلص من الوحدات الإنتاجية الخاسرة في القطاع العام وتصفيته جزئيا أو كليا لتمهيد الطريق نحو توسيع الملكية الخاصة وزيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية واستندت هذه الدعوة إلى عدد من المبررات من بينها أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام في إدارة التنمية وأن الخصخصة يمكن أن تؤدي إلى التقليل من ضاهرة البطالة المقدمة وانخفاض الإنتاجية في وحدات القطاع العام ، كما يمكن أن تساهم في إلغاء مخصصات الدعم والقروض المسيرة و الحماية الجمركية والعملة الصعبة التي كانت تقدمها الدولة لهذا القطاع ولقد ساهمت العديد من العوامل مجتمعة في تكريس هذا الاتجاه ومن أهمها:

_انهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي ،إذ اعتبر هذا الانهيار وتدهور اوضاع الدول النامية التي اعتمدت اسلوب التخطيط المركزي بمثابة دليل على عدم جدوى نظام التخطيط وضرورة التحول نحو الاقتصاد السوق .

_الأزمات الاقتصادية العديدة التي واجهت عددا كبيرا من الدول النامية التي سعت إلى الخروج منها بالتماس العون من الدول الرأسمالية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية ، حيث اشترطت هذه الأخيرة التحول إلى اقتصاد السوق كثمن لتقديم عونها في مجال إعداد وتنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي.

إذن وفي ظل التغيرات العالمية وإعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة والسوق بمحاولة زيادة الدور الذي يضطلع به السوق في توجيه الموارد وتقليل الدور الذي تقوم به الدولة في اقتصاديات السوق.

المطلب الثاني: أسباب ودوافع اللجوء إلى القطاع الخاص في الجزائر:

الدوافع الداخلية:

* غياب المنافسة في القطاع العام حيث أنه أصبح احتكاري بالدرجة الأولى

* فشل ميكانيزمات الأسعار فالمؤسسات العمومية ظلت تمارس نشاطها في سوق رسمية تتعين بأسعار محددة مركزيا وهي بعيدة عن الأسعار الاقتصادية التي تعبر عن التكلفة الحقيقية وفي حالات كثيرة يتم تحديد الأسعار بقرارات حكومية لتحقيق أهداف الدولة .

* تغطية القطاع المصرفي العام لخسائر القطاع العام غير المصرفي كون أن النظام المصرفي هو جزء من القطاع العام

فشل سياسة التمويل في تغطية الكم الهائل من خسائر القطاع العام أثر بصفة كبيرة على اختلال التوازن الاقتصادي

التسيب الاداري الذي أدى إلى فساد وسوء تسيير الادارة في عدد كبير من المؤسسات العمومية والذي يعود الى اهمال التوظيف على الكفاءة

الدوافع الخارجية :

*فرض الجهات الممولة كالبنك العالمي على الدول النامية انتهاج سياسة الخوصصة في إطار برامج التصحيح الهيكلي

الدوافع الاقتصادية :

*لقد ثبت فعلا أن الأنظمة الحرة التي تعتمد أساسا على آليات السوق والمنافسة تزيد من الكفاءة وترفع من معدلات النمو والأداء و زيادة الجودة وتقديم سلع وخدمات ذات أسعار مقبولة ، وتزداد أهمية هذه الحقيقة عند النظر الى مستقبل هذا العالم غير المقيد واللاحدود من ناحية الجودة والنوعية المعيار الأساسي في هذا العالم الاقتصادي .

الدوافع المالية :

* الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة حيث تم اللجوء إلى برنامج الخوصصة لتخفيض الإنفاق العام على الدولة والتخلص من الأموال المتدفقة بصورة قروض لإنقاذ العجز المالي للمؤسسات الخاسرة ، كما يزيد التدفق النقدي الداخل إلى خزينة الدولة وذلك من خلال بيع جزء من الشركات الى القطاع الخاص .

الدوافع الاجتماعية :

* رؤية أن تحقيق المشروع بوجود الحرية الشخصية والقضاء على السلبية والالتزام بالقواعد والانضباط داخل العمل لا يكون إلا عن طريق الخوصصة هذه الأخيرة تقضي كذلك على المحسوبية والتلاعب الاجتماعي .

الدوافع الإدارية :

* في ظل الخوصصة نجد أن القرار الاداري ، يتحرر من سيطرة الأجهزة الحكومية حيث يصبح غير مقيد بموافقات ، اعتمادات وتوقيعات وغيرها من القيود المفروضة بالإضافة إلى تحرر العمل الإداري سعيه الى المخاطرة والمغامرة في مجال الأعمال .

الدوافع السياسية والقانونية :

* يعمل برنامج الخوصصة على القضاء على الشعارات السياسية التي يميل البيروقراطيين والاشتراكيين على استخدامها ويتجسد ذلك خاصة في نقابات العمال من خلال استغلال امكانيات الدولة في تحقيق المكاسب الشخصية.

المبحث الرابع : القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر

تمهيد:

تعد المشروعات الصغيرة القناة الرئيسية للتنمية ،بصفتها العمود الفقري لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، لما لها من قدرة على استقطاب الفئة الأقل دخلا ودمجها في عملية توليد الدخل ، بهدف خروجها من دائرة الفقر والتهميش .

و يعتبر القطاع البنكي الجزائري من اهم القطاعات استجابة لمتغيرات الاقتصادية الدولية ، باعتباره قناة التدفقات النقدية ، وأداء لدعم النظام المالي لتحقيق تكامله مع االسواق والمؤسسات المالية والدولية ، الذي اعطى مجال لدعم وترقية القطاع الخاص في الجزائر ، ونجد ان القروض الممنوحة للقطاع الخاص هي المصدر الوحيد للائتمان المتاح لتمويل استثمارات هذ القطاع.

المطلب 01 الإطار المؤسساتي لدعم القطاع الخاص:

منذ شروع الدولة الجزائرية في إنجاز الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى إقامة سوق تنافسية وحرة، عمدت إلى وضع أجهزة لدعم الاستثماربهدف الحد من القيود التي تفرض على الاستثمار الخاص واتخاذ الإجراءات الضرورية لتشجيعه. سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم وكالات وأجهزة دعم الاستثمار الخاص في الجزائر ، تم وضع مجموعة من الأطر المؤسساتية، الهدف منها هو تسهيل الاستثمار وتنظيمه وتسهيل إنشاء المؤسسات وأهم هاته المؤسسات:

أولا : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEG:

إن إنشاء هذه الوكالة كان في إطار سياسة ترقية الاستثمار الخاص على المستوى الوطني . إذ تأسست بمقتضى المرسوم رقم 96- 14 المؤرخ في 24 جوان 1996 المتضمن قانون المالية التكميلي طبقا لأحكام المادة 16 كهيئة ذات طابع خاص تسيرها أحكام المرسوم التنفيذي رقم – 96 296

تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي خاضعة لسلطة رئيس الحكومة، تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي . ومن أجل التحقق من المرافقة بصفة جيدة وتشجيع المبادرات المحلية استحدثت الوكالة 53 افرع موزعة على كافة الولايات والتي تحتوي هي الأخرى على ملحقات لها في بعض المناطق يستفيد المستثمرون الشباب (الذين يتراوح سنهم ما بين 19- 35 ،سنة يمكن أن يصل إلى 40 سنة بالنسبة للمسير) في إطار هذه الوكالة من امتيازات مالية وجبائية أهمها

.**1/ امتيازات مالية:** وذلك من خلال ثلاث صيغ للتمويل

• **صيغة التمويل الفردي:** حيث يساهم صاحب المشروع بمجموع قيمة الاستثمار.

• **صيغة التمويل الثنائي:** إذ يتضمن المساهمة المالية لصاحب المشروع بالإضافة إلى قرض بدون فائدة يمنح من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ؛ تتغير قيمة هذا القر ض حسب مستوى الاستثمار

• صيغة التمويل الثلاثي: حيث يتضمن المساهمة المالية لصاحب المشروع وقرض بدون فائدة ممنوح من طرف الوكالة ؛ إضافة إلى قرض بنكي تساهم الوكالة في تخفيض معدل فائدته.

.**امتيازات جبائية:** إذ يتمتع أصحاب المشاريع في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية

وتخفيضات جبائية، تتحدد كما يلي:

•الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

• –تخفيض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

• –الإعفاء من حقوق تمويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط ،

•الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشأة للمؤسسات المصغرة

•لإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية وذلك بالنسبة للمؤسسات المصغرة التي لها ثلاث سنوات من انطلاقها في النشاط.

• –الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسة

• متابعة ومرافقة المستثمرين أصحاب المشاريع ، حيث تسمح بتكوين الأفراد ليتمكنوا من إنشاء استثماراتهم الخاصة ورفع قدراتهم على تسييرها بشكل جيد من خلال الاستثمارات التي تقدم لهم ، وذلك من خلال الدورات التدريبية

مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

–تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

–تقوم بمتابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود و دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

–تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

–تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي تمنحها الوكالة والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

–تضع تحت تصرف الشباب كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة النشاط

ثانيا : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب . تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

أنشأت هذه الوكالة للتسهيل والتقليل من الإجراءات وتنظيم أقصى دعم ومساعدة للاستثمار، حيث تأسست بمقتضى المرسوم رقم –12 93 المؤرخ في 05/ 10/ 1993

، والمتعلق بترقية الاستثمار تحت اسم

"وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات APSI ،

والتي تحولت بموجب الأمر الرئاسي ر قم 01– 03 المؤرخ في 20/ 08/ 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،يديرها مجلس إدارة يترأسه ممثل رئيس الحكومة ويسيرها مدير عام بمساعدة أمين عام . كما يجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية أربع مرات في السنة، وذلك بناءا على استدعاء من رئيسه . يوجد على مستوى الوكالة شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار . و يؤهل الشباك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، كما يتأكد من تحقيق وتبسيط الشكليات التأسيسية للمؤسسات. ضف إلى ذلك، فهو يجنب المستثمر التعرض للعراقيل البيروقراطية وكذا تسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار . يوجد المقر الرئيسي للوكالة في الجزائر العاصمة، ولها هياكل غير مركزية متواجدة على المستوى المحلي

مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

- تبسيط الإجراءات الادارية لإنجاز المشاريع الاستثمارية
- منح المزايا للمستثمرين حيث تتباين هذه المزايا حسب كل مرحلة من مراحل إنجاز المشروع من مرحلة الانجاز الى مرحلة الى مرحلة الاستغلال
- مرافقة المستثمرين وتقديم الاقتراحات للسلطات المعنية
- تزويد المستثمرين بكافة المعلومات المتعلقة بالمشروع و كذا بالوسائل اللازمة لاستغلال المشروع .
- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج
- عرض المناخ العام للاستثمار في الجزائر بالتعريف بالموقع الجغرافي للجزائر وجميع الثروات التي تتمتع بها.
- تنظيم الملتقيات والندوات العلمية والقيام بتطوير المثلى الممكنة للاقتصاد المحلي قصد السماح للسلطات المحلية باستحداث محيط محفز للاستثمار الخاص .

ثالثا: المجلس الوطني للاستثمار CNC

أنشأ الأمر رقم 01- 03 المتعلق بتطوير الاستثمار المجلس الوطني للاستثمار بموجب المادة 18 منه التي جاء فيها ما يلي : "ينشأ مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص المجلس يرأسه رئيس الحكومة لكن وبالرجوع الى القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار نجد بأنه ألغى الأمر 03-01 باستثناء المادة 18 منه . وقد تم انشاء لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص المجلس، يوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة (الوزير الأول حاليا) ، يكلف المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات و بسياسة دعم الاستثمارات و بالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12 من نفس القانون ، وعموما بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر جاء إنشاء مجلس وطني للاستثمار لأجل توحيد اتخاذ مركز القرار وحتى الأمر رقم يتمتع الجهاز بمصداقية،حد 06- 08 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-01 الجهة التي سينشأ لديها و هي الوزير المكلف بالصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

يعد المجلس الوطني للاستثمار جهاز ذو اختصاص وطني ، يضم مجموعة من القطاعات لها علاقة بمجال الاستثمار ، ولا يعتبر سلطة إدارية مستقلة ،وانما توجه قراراته وتوصياته لا توجه مباشرة الى المستثمر وا إلى السلطات الوصية لتنفيذ النصوص الخاصة بترقية الاستثمار، منها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار

يتولى المجلس بالإضافة إلى المهام المنصوص عليها في المادة 18 من قانون الاستثمار وظيفة الاقتراح والدراسة كما يتمتع في بعض الحالات بسلطة اتخاذ القرارات ، إذ يعتبر جهة قرار و في الوقت نفسه جهة استشارية ، و هو ما تؤكده المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 355-06التي تنص على أنه :تتوج أعمال المجلس بقرارات و أراء و توصيات كما يختص بتقييم القروض اللازمة لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار، ويعالج كل مسألة ذات علاقة بالاستثمار، كتحديد المناطق المحرومة، ووضع مقاييس تحديد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني التي نصت عليها المادة 10 فقرة 2 من الأمر رقم 01_03الملغى ، وأعادت تنظيمها المادة17 من القانون 09-16

و في سياق توسيع صلاحيات المجلس أضاف قانون المالية التكميلي لسنة 2009 مهام أخرى يختص بها المجلس الوطني للاستثمار ، كالنظر في المشاريع الاستثمارية التي يتجاوز مبلغها خمسمائة مليون دينار جزائري أو يساويه من الاستفادة من مزايا النظام العام ، حيث يصدر المجلس قرار بشأن هذا الموضوع ، غير أن قانون المالية لسنة 2014 رفع سقف المبلغ إلى 11.500 مليون دينار جزائري أما القانون رقم 09-16 فقد رفع المبلغ الى خمسة ملايير دينار(5 000000000) ، حيث نصت المادة 14 منه على أنه :"... يخضع منح المزايا لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دينار (5 00000000)، للموافقة المسبقة من المجلس الوطني

للاستثمار "...

ومن المهام التي يتولاها المجلس أيضا وضع استراتيجية تطوير الاستثمار، يتولى ترجمة تلك السياسات في مجال الاستثمار ، خاصة اذا أدركنا بأن كل سياسة اقتصادية بحاجة الى استراتيجية تضمن التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية بالاستثمار على الخصوص، وتلك المعنية بالتنمية على العموم ، وباعتبار المجلس جهاز يضم كل هذه القطاعات ، فإنه يكون المعني الأول برسم السياسة العامة في مجال الاستثمار اذا كان المجلس الوطني للاستثمار المشرف في مجال الاستثمار ، بحيث يمثل الدولة فيه ، فإنه يعد جهازا إستراتيجيا يوضع تحت رئاسة الحكومة، تتمثل مهمته الأساسية في رسم السياسة العامة للحكومة في مجال الاستثمار مع وضع برامج تحفيزية وتشجيعية مغرية للمستثمرين تهيئ لمناخ استثماري ملائم. لكن المتمعن في صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار لاسيما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية ، يجدها مقيدة من ناحية الإجراءات التي يقوم بها في هذا المجال ، و واسعة من حيث الغاية و الهدف ، و ذلك بتدخله في سير

العملية الاستثمارية ، من خلال الترحيب بالمستثمرين الأجانب عندما تكون استثماراتهم ذات فائدة للاقتصاد الوطني ومن ثمة استفادتهم من الحماية، الضمانات والامتيازات

تبدو صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار مقيدة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية،حيث يقوم بدراسة ملف الاستثمار الأجنبي دراسة شاملة و كاملة من كل الجوانب المرتبطة بالعملية الاستثمارية تعد الصلاحيات الموسعة للمجلس تضييقا على المستثمرين خاصة .

الأجانب منهم، وعليه ، فإن المجلس يتمتع باختصاص مقيد بحيث ينحصر دوره في تقدير مشروعية الاستثمار الأجنبي.فعلى سبيل المثال تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر ،أو تقسيمة الرأسمال الذي يجب أن يتحقق فيه شرط الملكية الوطنية بنسبة 51 بالمائة و49 بالمائة للطرف للأجنبي، ان توسيع الصلاحيات المخولة للمجلس بهيمنته على أهم القرارات الإستراتيجية للاستثمارات الأجنبية على أساس ترأسه من طرف الوزير الأول ، فإنه يخضع في إصدار قراراته لتوجيهات الحكومة و بالتالي لا يتمتع باستقلالية في اتخاذ القرار وهو الأمر الذي يضعف من دوره في تفعيل الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى منح المشرع المجلس الوطني للاستثمار صلاحية اعتماد الاستثمارات الأجنبية وذلك بالنظر للوضعية الاقتصادية التي تمر بها الجزائر، وهو الأمر الذي يؤكد تمتع المجلس باختصاصات واسعة لا مقيدة من حيث إصدار قرارات فردية تأخذ شكل اعتماد أو ترخيص،فعدم الرد الصريح أو الايجابي من المجلس يجعل العملية الاستثمارية غير قابلة للإنجاز ما يجعل صلاحيات المجلس تتجاوز الإطار الضيق لرقابة المشروعيةوفي بعض الأحيان ينتقد عمل المجلس خاصة من طرف المستثمرين وذلك نظرا للبطء في تسريح المشاريع خاصة تلك المتعلقة بالاستثمارات المركبة والكبيرة الأجنبية ، الأمر الذي أدى إلى تراجع معتبر للاستثمارات المباشرة ، ما دفع بالحكومة الى الدراسة الدورية والمنتظمة للمشاريع الاستثمارية لا سيما الأجنبية منها للإسراع في منح الاعتماد والمزايا المرتبطة بالمشروع وتجسيده في الميدان. وباستقراء المواد الواردة في القانون رقم 09-19 ، نجد بأن المادة 8 نصت على أن تستفيد الاستثمارات المسجلة طبقا لأحكام المادة 4 غير الواردة في القوائم السلبية، بقوة القانون وبصفة آلية ، من مزايا الانجاز وفي إطار تشجيع الاستثمار بمختلف أنواعه وتمكينه من المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني، أسندت للمجلس الوطني الاستثمار صلاحيات واسعة منها منح المزايا للمستثمرين ، خاصة في مسألة الموافقة المسبقة للمجلس في منح المزايا ، فبعدما كان المستثمر الأجنبي لا يمكنه الحصول على المزايا إلابعد الحصول على دراسة مسبقة من طرف المجلس طبقا لأحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي يتجاوز مبلغها خمسمائة مليون دينار جزائري أو يساويه والتي أصبحت 1.500 مليون دينار في قانون المالية لسنة 2014 فيبدو أن المجلس قد فقد هذه الصلاحية بعد صدور القانون رقم 09-16 وهو ما تؤكده المادة 14 منه التي

أخضعت منح المزايا للموافقة المسبقة للمجلس بالنسبة للاستثمارات التي يساوي أو يفوق مبلغها خمسة ملايير دينار(000 000 000 5) وهو ما يجسد فعلا الرغبة في جلب وتشجيع المزيد من الاستثمارات و توسيعها ، وهو ما نلمسه كذلك من خلال نص المادة 17 كذلك بالنسبة للامتيازات الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني . وبذلك يكون المشرع قد أعاد النظر في سياسة تشجيع الاستثمارات لآن كل دراسة مسبقة ضيقة ما هي إلا شكل من أشكال فرض الرقابة والتضييق على الاستثمارات الأجنبية التي تقوم أساسا على مبدأي عدم التمييز وحرية الاستثمار المكرسان في التعديل الدستوري لسنة 2016 .

المطلب الثاني :واقع تمويل القطاع الخاص في الجزائر

انتهجت الجزائر وعلى غرار العديد من الدول النامية في السنوات الأخيرة نمطا جديدا للتنمية الاقتصادية في هيكلتها وفي تنظيم القطاع العام والتركيز على احداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص

في هذا الجزء سنتطرق الى واقع تمويل القطاع في الجزائر

(2000/2020) أولا: تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر:يوضح الشكل التالي تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر في الفترة(2000-2020):

الجدول رقم07: تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر

السنة	القروض الموجهة للقطاع الخاص	التغير السنوي بالنسبة المئوية	النسبة المئوية من الاجمالي القروض الموجهة للقطاع الخاص
2000	291.2	32.0	29.4
2001	337.6	15.8	31.3
2002	550.2	63.1	43.5
2003	587.7	6.8	42.6
2004	674.7	14.8	44.0
2005	896.4	32.9	50.4

2006	1055.6	17.8	55.5
2007	1214.4	15.0	55.1
2008	1411.9	16.2	54.0
2009	1599.2	13.3	51.9
2010	1805.3	12.9	55.3
2011	1982.4	9.8	53.2
2012	2244.9	13.2	53.3
2013	2720.2	21.1	52.8
2014	3120.0	14.7	47.9
2015	3586.6	15.0	49.3
2016	3955.0	10.3	50.4
2017	4566.1	15.4	51.4
2018	5029.9	10.16	50.43
2019	5186.4	12.32	51.1
2020	5955.0	20.2	52.36

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يظهر من خلال الجدول تزايد حجم التمويل البنكي للاقتصاد ، كما يبرز المكانة الهامة للقطاع الخاص ضمن هيكل التمويل ، حيث ارتفعت قيمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من 291.2 مليار دج سنة 2000 إلى 5955.0 سنة 2020 ، أي أنه تزايد بالضعف ، الأمر الذي يفسر نظريا أن النظام البنكي يعمل من سنة لأخرى على زيادة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد.

اذ أن حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص يتزايد بنسبة مرتفعة خاصة في السنوات الأولى من 2000 إلى 2002أعلى نسبة قدرت ب63.1 بالمئة ،إلا. أن في سنة 2003 عرفت ارتفاعا ضئيلا في حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص وعكسها التغيير السنوي بالنسبة المئوية التي قدرت ب6.8 بالمئة ، ويرجع

سبب ذلك إلى أزمة بنك الخليفة التي من خلالها البنوك لم تمنح قروض للقطاع الخاص من أجل تمويل نشاطاتها ، ليعود الارتفاع بنسب متباينة في السنوات اللاحقة للدراسة . وعموما فإن القروض الموجهة للقطاع الخاص بلغت 55.5 بالمئة سنة 2006 من اجمالي القروض الموجهة للاقتصاد كأعلى معدل، أما في السنوات اللاحقة فقد عرف زيادة متذبذبة في النسبة المئوية من اجمالي القروض.

ثانيا: توزيع القروض للاقتصاد حسب القطاع :

سجل مستوى الائتمان البنكي المقدم من البنوك للمؤسسات العمومية والخاصة ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات(2020/2000)[1] ، وفي مايلي نبين توزيع القروض حسب القطاعات الاقتصادية ، من خلال مايوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم08 : توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع خلال (2020/2000)

(الوحدة مليار دولار)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	الادارة المحلية	القروض الموجهة للقطاع الخاص
2000	701.8	291.7	0.2	933.7
2001	741.3	337.9	0.2	1078.4
2002	715.5	551.0	0.3	1266.8
2003	791.4	588.5	0.3	1380.2
2004	859.3	675.4	0.3	1535.0
2005	882.4	897.3	0.1	1779.8
2006	847.0	1057.7	1.4	1905.4
2007	988.9	1216.0	0.3	2205.3
2008	1201.9	1416.3	0.3	2615.5
2009	1485.1	1600.6	0.8	3086.5
2010	1460.6	1806.7	0.8	3268.1

2011	1741.6	1984.2	0.7	3726.5
2012	2050.9	2247.1	0.4	4298.4
2013	2434.0	2721.9	0.4	5156.3
2014	3382.3	3121.7	0.6	6504.6
2015	3688.2	3588.3	0.7	7277.2
2016	3952.2	3957.1	0.6	7909.9
2017	4311.3	4568.3	0.5	8880.0
2018	4943.6	5032.2	0.6	9976.3
2019	5475.9	5594.33	0.7	10215.21
2020	6050.8	6104.58	0.6	10521.47

المصدر :تقارير بنك الجزائر

المطلب الثالث: التمويل المصرفي للقطاع الخاص

يمثل التمويل المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص وضمان استمراره ولهذا فان تحديث و تطوير النظام المصرفي من شأنه ضمان أفضل الظروف للتمويل، حيث تقوم البنوك في هذا الإطار بتعبئة المدخرات و تقديم المساعدة و التسهيلات للنشاطات الجديدة في السوق وكذلك المشروعات الصغيرة التي قد تجد صعوبات في التمويل نظرا لحداثتها أو لارتفاع تكاليف القروض أو لعدم قدرتها على الدخول لأسواق رؤوس الأموال إلى جانب ذلك، فإن تطوير أسواق رؤوس الأموال يساهم في توفير التمويل سواء كان تمويلا محليا أو تمويلا خارجيا، تمويلا بالدين (سندات) أو تمويلا بالملكية (الأسهم)، إضافة لذلك فأسواق رؤوس الأموال تلعب دورا كبير في تطور أداء المؤسسات والشركات الخاصة المتعاملة فيها، حيث إنه على كل مؤسسة طالبة للتمويل أن تتميز بأداء اقتصادي ومالي جيد ومريح حتى تتمكن من تصريف أوراقها المالية المطروحة للتداول سندات كانت أو أسهما والحصول على التمويل اللازم وهذا ما يصب في مصلحة تطوير أداء القطاع الخاص و بالتالي تفعيل دوره في تحقيق النمو و التنمية الإقتصادية.

أولا :تعريف بالتمويل المصرفي : [1]

يمكن تعريف التمويل المصرفي بأنه: "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما (طبيعي أو معنوي) ،حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة متفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في غايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في: الفوائد، العمولات والمصاريف ؛ ويأخذ التمويل المصرفي عدة أشكال مختلفة يمكن تصنيفها:

- حسب المدة: إلى تمويل قصير الأجل– تمويل متوسط الأجل– تمويل طويل الأجل؛
- حسب طبيعة التمويل: إلى تمويل نشاط الاستغلال – تمويل نشاط الاستثمار.

كما تأخذ هذه التصنيفات الأكثر تداولا عدة صيغ وسيتم التطرق في هذا البحث إلى صيغ التمويل المصرفي التي تمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط.

ثانيا: صيغ التمويل المصرفي:

على العموم يتم توجيه القروض إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو دورتي الاستغلال والاستثمار.

1/صيغ التمويل المصرفي الموجهة لنشاطات الاستغلال:

يقصد بنشاطات الاستغلال كل العمليات التي تقوم المؤسسات خلال مدة قصيرة والتي لا تتجاوز السنة: كالإنتاج، التخزين، الشراء والبيع" [2]وتأخذ هذه الأنشطة الجانب الأكبر من قرض البنوك وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها مخاطرها وقيامها على التصفية الذاتية، ونظرا لذلك تتبع البنوك عدة طرق لتمويلها وذلك حسب نوع القطاع الذي تنشط فيه أو حالتها المالية، ويمكن تصنيف هذه القروض إلى: القروض العامة؛ القروض الخاصة؛ القروض بالتوقيع؛ والقرض المستندي.

1/1-القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل إجمالي الأصول المتداولة، ويطلق عليها كذلك قروض الصندوق أو قروض الخزينة وتلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة الصعوبات المالية المؤقتة [3] وتشمل القروض العامة الصيغ التالية:

---

[1]صلاح الدين ، حسن السيسي ،**"القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني"** ،عالم الكتب ،القاهرة 2003، ص25.

[2] الطاهر لطرش، **"تقنيات البنوك"** ط6، ديوان المطبوعات الجامعية2007 ،الجزائر ،ص57.

* الخصم: يتم منحه للمؤسسات من خلال قيام البنك بشراء الأوراق التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق ليحل بذلك مكان الدائن في تحصيل قيمتها عند ذلك التاريخ مقابل عمولة يتحصل عليها؛

* تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن "قروض تمنح من قبل البنك للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في السيولة القصير جدا (المؤقتة) والتي من الممكن أن تنتج عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي إذن ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى جند أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض مع "معدل فائدة". فيقوم البنك بتقديم هذا النوع من القروض بجعل حساب الزبون مدينا في حدود مبلغ معين ومدة زمنية لا تتجاوز عدد أيام الشهر مقابل حساب أجر هذا التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي والمدة الزمنية الفعلية ويمكن تجديد هذه العملية خلال نهاية كل شهر.

* السحب على المكشوف: هو تمويل يمنحه البنك للمؤسسة التي عادة ما تكون من عملائه الدائمين، إذ يسمح لها باستخدام أموال أكبر من رصيدها لدى البنك لتصبح مدينة له لمدة زمنية متفق عليها [1]وعادة ما تمتد هذه المدة من 15 يوما إلى سنة كاملة وذلك حسب طبيعة عملية التمويل (تمويل النشاط، شراء بعض السلع بتسميات كبيرة بسبب انخفاض أسعارها في السوق...)،

ويفرض البنك على المؤسسة المستفيدة معدل فائدة على أساس أيام السحب.

قروض الموسم: هي قروض تمنح للمؤسسات التي تمارس نشاطها موسميا سواء إنتاج أو بيع ويقصد مواجهة تكاليف المواد الأولية والمصاريف الأخرى كالنقل والتخزين، ويمكن أن يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية تسعة أشهر.

2/1-القروض الخاصة:

هذا النوع من القروض موجهة لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة على عكس القروض العامة التي تعتبر قروضا شاملة، وتأخذ القروض الخاصة الأنواع التالية:

* تسبيقات على البضائع: يتم تقديم هذه التسبيقات لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للبنك مع توقع هامش ربح بين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان وذلك بهدف التقليل من الأخطار التي قد تنجم عن التخزين؛

* تسبيقات على الفواتير: حيث يقوم البنك بتسديد قيمة الفواتير للبائع بدلا من المشتري قبل تاريخ

[1]عنابة ،ص40. أحمد بوراس ، **"تمويل المنشآت الاقتصادية"** ،دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2008،

الاستحقاق مقابل معدل فائدة متغير حسب المدة الفاصلة بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ التسبيق، ويشترط أن تكون هذه الفواتير مؤكدة من قبل الجهة المشترية؛

* تسبيقات على السندات: يقوم البنك بتقديم هذا التسبيق سواء لحامل السندات أو السندات الاسمية حيث تكون قيمة القرض أقل من قيمة السند و يقوم العميل برهن هذه السندات ليضمن تسديد قيمة التسبيق، كما يتم فرض معدل فائدة يختلف باختلاف المدة الفاصلة بين تاريخ منح التسبيق و تاريخ استحقاق السندات؛

* تسبيقات على الصفقات العمومية: يتطلب إنجاز الأشغال أموالا ضخمة غير متاحة لدى المقارنين

بالمكلفين بالإنجاز فيكون اللجوء إلى البنك للاستفادة من نوعين من القروض وهما:

* كفالات لصالح المقاولين: تمنح هذه الكفالات للمكتتبين في الصفقة وذلك لضمانتهم أمام السلطات العمومية وهي أربعة أنواع:

– كفالة الدخول إلى المناقصة

- كفالة حسن التنفيذ.
- كفالة اقتطاع الضمان
- كفالة التسبيق.

* منح القروض الفعلية: تقدم البنوك ثلاثة أنواع من القروض لتمويل الصفقات العمومية وهي:* قرض التمويل المسبق: يقدم هذا القرض عند بداية المشروع حيث لا يتوفر لدى المقاول

الأموال الكافية للانطلاق في الإنجاز.

* تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة: يقوم البنك بمنح هذا القرض للمقاول الذي قام بانجاز نسبة كبيرة من الأشغال لكن دون تسجيل ذلك (رسميا) من طرف الإدارة وذلك بهدف تعبئة الديون.

* تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة: عندما تصادق الإدارة على الوثائق الخاصة

بانهاء المشروع مع تأخر الدفع عند الانتهاء من الأشغال يقوم البنك بتقديم هذا النوع من القرض.

3/1– القروض بالتوقيع:

تعرف كذلك بالقروض بالالتزام، حيث يقدم البنك ضمانا للزبون يمكنه من الحصول على أموال من جهة أخرى، بعبارة أخرى "البنك لا يقدم للزبون نقودا أو قرضا بل يقدم له ثقته[1] ويمكن التمييز بين ثلاثة أشكال رئيسية:

الضمان الاحتياطي: هو عبارة عن التزام يمنحه البنك حيث يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي بها أحد مديني الأوراق التجارية.

* الكفالة: يتعهد البنك بموجب هذا الالتزام المكتوب بتسديد الدين المترتب على عائق المدين في حالة عدم قدرة هذا الأخير على الوفاء بالتزاماته.

* القبول: وفيه يلتزم البنك تسديد الدائن وليس زبونه.

4/1- القرض المستندي:

يستعمل هذا القرض في مجال تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة مع الخارج على المدى القصير ،وترتبط أساسا بشراء المواد الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية من مورد خارج الوطن، وعادة ما تضع البنوك شروطا خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والناشئة والتي لا تتمتع بمركز مالي متين منها:

- الضمانات (قيم منقولة، عقارات، جزء من المخزون...)؛
- توقيع من طرف ثالث كضامن للتعاقد؛
- تسديد الفوائد مسبقا.

2/ صيغ التمويل المصرفي الموجهة لنشاطات الاستثمار:

يتطلب تمويل نشاطات الاستثمار أشكالا وطرقا تتناسب مع نوعها، وبذلك يكون البنك مقبلا على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة حيث قد تتراوح بين السنتين وأكثر من عشر سنوات وذلك حسب طبيعة الاستثمار، ومنه يمكن أن نميز بين التمويل عن طريق القروض متوسطة الأجل والتمويل عن طريق القروض طويلة الأجل.

1/2-صيغ التمويل المصرفي متوسط الأجل:

[1] M,GHENAOUT,**CRISES FINANCIERES ET FAILITES DES BANQUES ALGERIENNE»,**ED GAL, 2004 ,ALGER ,P65

تتراوح مدة القرض متوسطة الأجل ما بين السنة إلى 5 سنوات وأحيانا 7 سنوات وتشمل مشتريات المعدات والآلات (التمويل الاستثماري) وأصبحت البنوك تمارسه بعد قدرتها على استيفاء دينها متى شاءت [1] وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها تستفيد من هذه القروض في شكل:

* قروض المدة: حيث تسدد القروض عادة على شكل أقساط دورية متساوية أو غير متساوية

(حسب معدل امتلاك القرض المختار) ويكون الدفع حسب جدول تسديد القرض الذي يتناسب مع التدفقات النقدية للمؤسسة.

* قروض التجهيزات: عندما تريد المؤسسة اقتناء تجهيزات ومعدات معينة يتم تمويلها بنسب معينة من طرف البنك (من 70% إلى 75%) من قيمة التجهيزات مثلا؛

* القرض الإيجاري: وهو ما يعرف بالاعتماد الإيجاري الذي يعتبر من بين الصيغ الحديثة لتمويل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصبحت البنوك تولي له اهتماما متزايدا ويتمثل في وضع أصل

منقول أو عقار في متناول المؤسسات لاستعمال مهني مقابل دفع أقساط طيلة الفترة المحددة في

العقد ثم إعطاء المستعمل الفرصة في اكتساب الأصل المؤجر عند نهاية المدة المحددة بسعر متفق عليه مسبقا.

2/2-صيغ التمويل المصرفي طويل الأجل:

تزيد آجال القروض طويلة الآجال عن 5 سنوات أو 7 سنوات، وتنسخ بغرض إقامة مشاريع وعادة ما تمنح هذه القروض للمؤسسات الكبيرة والتي لها حصة سوقية ومكانة في السوق، لكن قد تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وذلك نظرا لضخامة أموالها وطول آجالها وارتفاع نسبة الأخطار فيها. وحتى تضمن البنوك استرجاع ما منحته من قروض متنوعة ومختلفة، يتطلب منها إعداد سياسة ائتمانية تعد وتدرس وتتابع التزاماتها وحقوقها اتجاه المستفيدين.

ثانيا: السياسة الافتراضية للبنوك:

تعرف السياسة الافتراضية للبنوك بأنها: "مجموعة من المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب

[1] بوراس ، مرجع سبق ذكره أحمد

منحها(الحد الأقصى)، وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها الرئيسية. وللوصول للقرار النهائي يجب أن يكون لدى كل بنك أهداف وأطر مسطرة بهدف تحقيق أفضل عائد.

إذن تهدف السياسة الاقتراضية إلى تحقيق:

- سلامة القروض الممنوحة؛
- تنمية نشاط البنك وتحقيق عائد مرضي؛
- كفاية الرقابة المستمرة على عملية القرض في مراحلها المختلفة.

ولتجسيد سياسة اقتراضية ناجحة من طرف البنوك لابد من أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار والمتمثلة في:

1) تحديد حجم الأموال الممكن اقتراضها: تقوم إدارة البنك بتحديد حجم الأموال المخصصة للاقتراض بناء على حجم الودائع، طلبات السحب، النفقات الأخرى النسب والمعدلات التي يقررها البنك المركزي بالنسبة إلى الحد الأقصى للاقتراض26 الذي لا تزيد قيمته عن نسبة معينة من موارد البنك
2) تنويع القروض: وتتمثل في مختلف صيغ التمويل التي يمكن أن يمنحها البنك لمختلف المؤسسات والقطاعات والمناطق والأنشطة، وللبنك حق الاختيار في تقديم الأولوية للبعض منها أو لتوزيع الأخطار التي قد تنجم عن هذه التمويلات.
3) مستويات اتخاذ القرار: أي تحديد المستويات الإدارية المسؤولة عن عملية منح القرض وذلك لضمان سرعة اتخاذ القرار28 حيث هناك قروض يمكن أن يتخذ القرار بشأ ا على مستوى الفرع والبعض الآخر على مستوى الوحدة والبعض على مستوى المديرية.
4) شروط الاقتراض: تتمثل غالبا في عنصرين مهمين هما: تحديد مستندات القرض؛ دراسة الضمانات.

1) تحديد مستندات القرض:

تتمثل في مختلف الوثائق الواجب تقديمها من طرف العميل عند طلب القرض، وقد تختلف هذه الوثائق من بنك إلى آخر، نذكر منها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر حالة البنوك التجارية الجزائرية

* الوثائق القانونية والإدارية المتمثلة في: نسخة من السجل التجاري، الطبيعة القانونية للشركة، الكشف الرسمي للإعلانات القانونية، وثائق الملكية...؛

* الوثائق الجبائية وشبه الجبائية المتمثلة في: نسخة من جداول الانخراط في الضمان

الاجتماعي، أو الصندوق الوطني لتأمين الأجراء؛

* الوثائق المحاسبية المتمثلة في: ميزانيات وحسابات النتائج التقديرية لخمس سنوات لاحقة والميزانية الافتتاحية(للمشاريع الجديدة)، ميزانيات وحسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة (المشاريع القائمة من قبل).

ب) دراسة الضمانات:

تختلف طبيعة الضمانات التي يطلبها البنك حسب كل حالة ويمكن تصنيفها حسب القانون التجاري الجزائري إلى:

* الضمانات الحقيقية (الرهن الحيازي، الرهن العقاري)؛

* الضمانات الشخصية (الكفالة، الضمان الاحتياطي، التأمين الشامل على الأخطار)؛

* الضمانات المالية (التي تمنحها الصناديق المختصة: CGCI PME–FGAR).

5) متابعة القروض: إذ يتحتم على البنك وضع نظام رقابي متكامل وصارم وذلك من أجل معرفة مشاكل التسديد لدى العملاء، أو عدم القدرة على ذلك في المواعيد المحددة، ولتفادي النتائج السلبية التي قد تنجم عن عدم متابعة القروض أو إتباع إجراءات تصحيحية حيال ذلك.

ثالثا: واقع التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1-لمحة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية :بأنها مؤسسة انتاج سلع أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ، ولايتجاوز رقم أعمالها 4ملايير دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول 09:مخطط تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين400مليون و4ملايير	بين 200مليون و01مليار

المصدر:بالاعتمادعلى المواد 8-9-10من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد02.

2-القروض المصرفية في الجزائر:

في نهاية سنة 2006 كان القطاع المصرفي الجزائري يتضمن 24 بنكا ومؤسسة مالية معتمدة، من بينها 6 بنوك عمومية و11 بنكا خاصا و3 مؤسسات مالية متخصصة في الاعتماد الإيجاري بالإضافة إلى 1200 وكالة بنكية منتشرة عبر التراب الوطني.ولقد ساهمت البنوك العمومية بشكل أو بآخر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من المشاكل والصعوبات التي تواجهها هذه الأخيرة في الوفاء بديونها في الآجال المحددة، إضافة إلى البنوك الخاصة التي لديها مساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن بنسب ضئيلة.

لكن البنوك بصفة عامة تلجأ إلى منح التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل نوعا ما محاولة الابتعاد عن توفير وتقديم الاقتراض طويل الأجل تخوفا من عدم قدرة المؤسسات الناشئة على إرجاع الديون هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفضل البنوك تمويل المؤسسات ذات الطابع التجاري باعتباره أفضل ضمان لتغطية قروضها وتتجنب المخاطرة مع أنشطة أخرى، ويمكن تفسير محدودية مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة عوامل منها:

* ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

* عدم قدرة هذه المشاريع على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل؛

* تحيز البنوك لصالح المشروعات الكبيرة حيث يوجد بينهما روابط ومصالح مشتركة؛

* ارتفاع الكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض.

ولتوضيح مساهمة البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن نتطرق للجدول

التالي:

الجدول رقم 10:مساهمة البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات	حجم القروض (مليار دج)	معدل النمو (٪)
2001/2000	42	...
2002/2001	68	61
2003/2002	117	82
2004/2003	182	55
المجموع	409	

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ تطور حجم القروض المخصص للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة من طرف البنوك العمومية، وهذا ما يدل على التسهيلات المالية الممنوحة كما يدل على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في خلق مناصب شغل وبالتالي المساهمة في الاقتصاد الوطني.

كما يمكن تقديم الجدول 2 الذي نوضح من خلاله حجم القروض المقدمة من طرف البنوك

العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004-2000والملاحظ أن مساهمة البنك الفلاحي للتنمية الريفية تعتبر الأكبر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو متخصص في القطاع الفلاحي. ويليه بنك القرض الشعبي الجزائري باعتباره البنك المتخصص في كل من الصناعة، والخدمات والتجارة. ثم تأتي بعدهما البنوك الأخرى.

ولتوسيع المساهمة أكثر تسعى الدولة لوضع وخلق آليات جديدة تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك في آن واحد.

الجدول 11: البنوك التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البنوك التجارية	حجم التمويل (مليار دج)	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب العمل المستخدمة
CPA	80,4	1577	33384
BNA	22,1	963	15343
BEA	28,5	299	8350
BADR	149,7	50961	218985
BDL	8,9	460	4730
المجموع	289.6	54260	280792

1- الهياكل الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

مع تزايد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كان الاهتمام كبيرا بمسألة تمويلها وتطويرها وذلك من خلال تكريس عدة آليات مساعدة في خلق التواصل بين المؤسسات والبنوك منها:

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR":

تم إنشاؤه سنة 2002 بهدف التدخل في منح ضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز استثمارات في مجال الإنشاء، التجديد و التوسيع. ومنذ نشأة الصندوق إلى غاية سنة 2009تم تقديم 247 ضمان وذلك عند مستوى أقصى مقدر بـ 25 مليون دج حيث يقوم الصندوق بتغطية نسبة معينة من القروض المقدمة من طرف البنوك بواسطة شهادة ضمان يصدرها الصندوق ويوجهها للبنك المقرض ويستفيد المعني بالأمر من مدة أقصاها 7 سنوات.

ب(صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "CGCI PME":

أنشئ هذا الصندوق سنة 2004 وبدأ نشاطه الفعلي بداية من سنة 2006 بمساهمة من البنوك والمؤسسات المالية، في حين يهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة لتمويل الاستثمارات (المنتجة للسلع والخدمات ما عدا القطاع الفلاحي، التجارة والاستهلاك) وتمويل التجارة عند مستوى أقصى مقدر بـ 50 مليون دج، ولقد تم منح 461 ضمان مالي إلى هيئات القرض المساهمة بحلول تاريخ 31\12\2009.

ج) بالإضافة إلى الوكالات :

التي تساهم بنسب معتبرة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومنحها الفرصة للاستفادة من التمويل المصرفي عند قبول ملفاتها و نذكر منها:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ؛
- الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI؛
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC .

وحاضنات الأعمال من خلال تقديم مساعدات مالية أو التعريف بفرص و مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات.

2- بعض التدابير المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك:

نظرا للمشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيال التمويل المصرفي

عهدت الدولة على وضع بعض التدابير حتى نهاية سنة 2010 المتعلقة بمعدلات الفائدة- التمويل على المدى الطويل إضافة إلى مختلف الإعفاءات والتدعيمات.

- **تخفيض معدل الفائدة للقروض الممنوحة من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

*** بالنسبة لاستحداث النشاط أو توسيعه :**

جدول رقم12: جدول معدل الفائدة المخفض

المناطق	معدل الفائدة المخفض(%)
الجزائر؛ وهران ،عنابة	0,2
ولايات الجنوب والهضاب العليا	1,5
الولايات الأخرى	0,1

.

***بالنسبة لتأصيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

جدول رقم 13 : معدل الفائدة المخفض

المناطق	معدل الفائدة
ولايات الجنوب والهضاب العليا	1.5
الولايات الأخرى	1

ب) التمويل على المدى الطويل (الاستثمارات):

- تم تخصيص ما يقدر بـ 100 دج كمخصص أول ممنوح لإقرار التمويل طويل الأجل تصنعه الخزينة في متناول البنوك لفائدة المؤسسات
- رفع المستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من قبل صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 50 مليون إلى 250 مليون دج

-إنشاء صناديق للاستثمار مزودة برأسمال يقدر بـ 150مليار دولار

الدعم والإعفاءات:

- إعفاء الحرفيين والمؤسسات المصغرة الخاضعين للقانون الجزائري من كفالة حسن التنفيذ عندما يتدخلان في العمليات العمومية للترميم.
- إقرار تخفيضات من قبل الخزينة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية للمقاولين العقاريين الذين يشاركون في انجاز السكنات.
- منح قروض بدون فائدة بنسب متفاوتة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار ANGEM وCNAC و ؛ANSEJ
- بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية وتخفيضات في الرسوم الجمركية والإعانات حتى يتسنى للبنوك استرجاع أموالها وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواصلة نشاطها ونجاحها.

خلاصة الفصل الأول :

على ضوء التحولات الاقتصادية الدولية، أصبح التوجه نحو القطاع الخاص والمبادرات الفردية ضرورة ملحة، وهذا ما ينطبق على حالة الجزائر التي لا زالت تعيش الأزمة النفطية الخانقة التي أدت إلى تراجع الجباية البترولية وتراجع مستويات الاستثمار الحكومي ،وهو ما يستوجب ضرورة تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، غير أن التوجه يحتاج توفر التمويل اللازم من أجل سد الفجوة بين متطلبات النمو والإمكانيات الحكومية والنهوض باقتصاد البلد، وهذا ماتطرقنا اليه في هذا الفصل بداية بالنمو الاقتصادي وذكر عوامله و مؤشراته و أهم النظريات المفسرة كما أوضحنا أهمية القطاع الخاص في رفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي وهذا من خلال الائتمان المحلي الممنوح له .

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

للعلاقة بين القروض الموجهة للقطاع الخاص

وبين النمو الاقتصادي

تمهيد:

تطرقنا في الفصل الأول إلى الدراسة النظرية لأهمية القروض المقدمة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة مابين (1990-2022) وكذا الى الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية بغية تطوير القطاع الخاص ، وفي هذا الفصل سنغوص أكثر في الموضوع ونتطرق إلى تفسير تلك العلاقة التي تربط الائتمان المحلي الممنوح الى القطاع الخاص (قروض القطاع الخاص) بالنمو الاقتصادي وذلك وفق أدوات الاقتصاد القياسي .

المبحث الأول:توصيف النموذج ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية

نسعى من خلال هذا الجزء إلى اجراء تحديد ما اذا كان هذا النموذج مستقر وصالح للدراسة حيث نتبع خطوات قياسية.

المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة

أولا : مفهوم الناتج المحلي الإجمالي[1] :

هو القيمة الاجمالية لكل ما ينتجه الاقتصاد خلال فترة زمنية ما ،أي القيمة السوقية (النقدية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة .ويقاس الناتج المحلي الاجمالي من خلال الدخل أو الانتاج أو الانفاق

1/الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخل :هو اجمالي دخول عناصر الانتاج (العمل ،رأس المال ،الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الانتاجية خلال مدة معينة ، وهناك أسماء أخرى للناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخل : إجمالي الدخل من عوامل الانتاج حسب النشاط ، هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي .

طريقة احتساب الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخل :

الناتج بطريقة الدخل :أجور و رواتب الموظفين +إجمالي فائض التشغيل (فائض التشغيل +اهلاك رأس المال الثابت)+صافي الضرائب (الضرائب غير المباشرة –الإعانات الإنتاجية))

2/الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الانتاج :هو اجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية وهناك أسماء أخرى لهذا النوع من الناتج :الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة المضافة ، الناتج المحلي بالقيمة النهائية .

طريقة احتساب الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانتاج :

القيمة المضافة :قيم الناتج الإجمالي –الاستهلاك الوسيط+صافي الضرائب (ضرائب –إعانات)

القيمة النهائية :مجموع (الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة نهائية خلال سنة × سعر كل سلعة أو خدمة خلال السنة).

[1] مهند بن عبد المالك السلمان وأحمد بن بكر البكر ،دراسة وصفية (مفهوم الناتج المحلي الإجمالي)،مؤسسة النقد العربي السعودي، ص7

3/الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق : هو إجمالي قيم السلع الموجهة لتلبية الطلب الكلي في المجتمع(مجموع الإنفاق النهائي) ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي ، ويسمى أيضا الانفاق على الناتج المحلي ،الإنفاق على الناتج المحلي بقيم المشترين.

طريقة احتسابه :

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق :الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص +الإنفاق الاستثماري (إجمالي تكوين رأس المال الثابت +التغير في المخزون)+الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي +صافي الإنفاق الخارجي (صادرات –واردات)

4/تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990–2022) :

يمثل الجدول التالي تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990–2022):

جدول رقم14: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990–2022):

الناتج المحلي الإجمالي (القيمة بالمليار دولار الأمريكي)	السنوات
62,05	1990
45,72	1991
48	1992
49,95	1993
42,54	1994
41,76	1995
46,94	1996
48,18	1997
48,19	1998
48,64	1999
54,79	2000

2001	54,74
2002	56,76
2003	67,86
2004	85,33
2005	103,2
2006	117,03
2007	134,98
2008	171
2009	137,21
2010	161,21
2011	200,01
2012	209,06
2013	209,76
2014	213,81
2015	165,98
2016	160,03
2017	170,1
2018	174,91
2019	171,76
2020	145,74
2021	163,47
2022	195

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل04: تطور الناتج المحلي في الجزائر في الفترة(1992-2022)

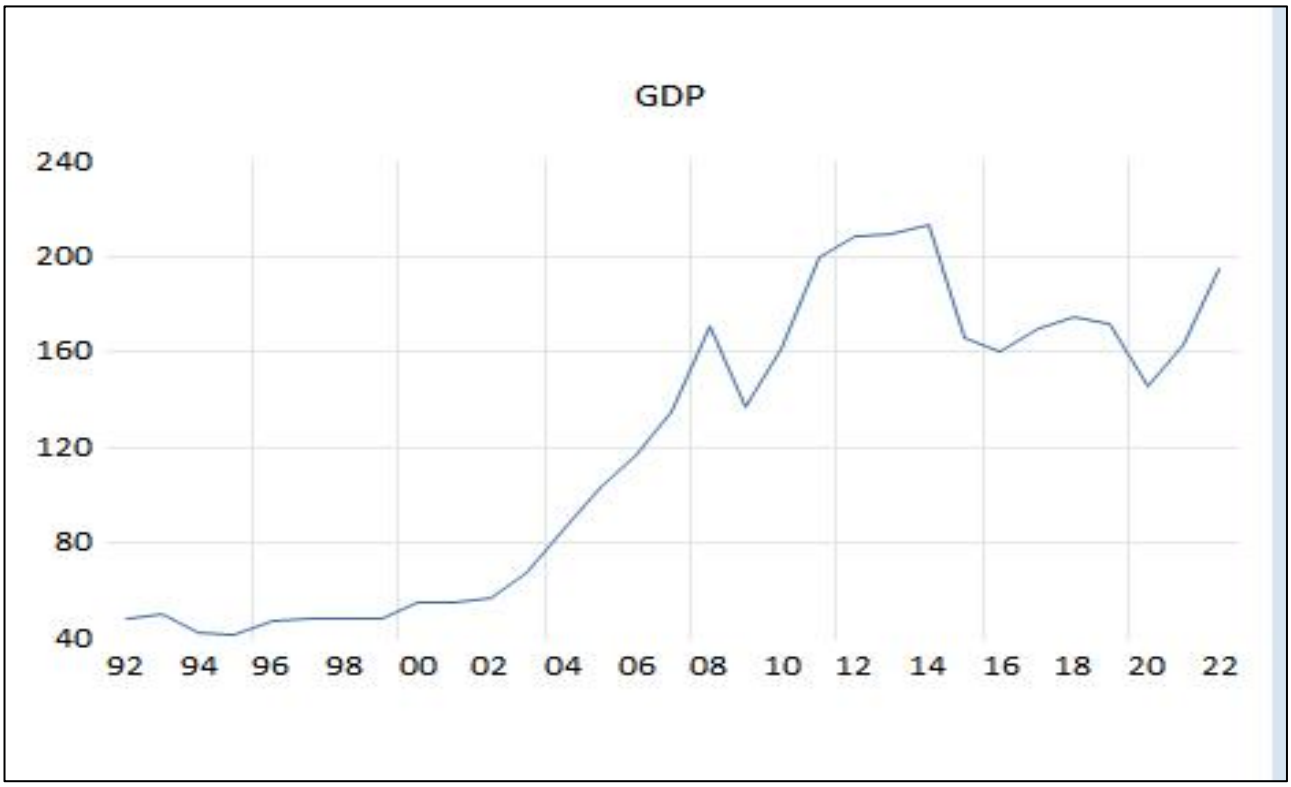

من خلال الجدول والمنحنى أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرف تذبذبا خلال السنوات(1990إلى غاية 2001) فالقيم تتراوح مابين 62.05و 54.74دولار أمريكي فتارة ترتفع وتنخفض تارة أخرى، بينما بدأت بالتزايد المستمر من سنة 2002 حيث سجلت 56.76 مليار دولار أمريكي إلى أن وصلت إلى 213.81 مليار دولار سنة2014 ثم انخفضت القيمة في 2015 حيث سجلت 165.98مليار دولار أمريكي واستمرت في التزايد بشكل بطيء حتى وصلت إلى 174.91مليار دولار أمريكي في2018 ثم انخفضت إلى 171.76 سنة 2019و 145.74 سنة 2020 وذلك بسبب أزمة كورونا وارتفعت سنتي 2021 و2022 حتى وصلت 195 مليار دولار أمريكي .

ثانيا:الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (القروض المقدمة للقطاع الخاص) :

1/ مفهوم الائتمان المحلي للقطاع الخاص (القروض المقدمة للقطاع الخاص) :

يعرف على أنه الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى الى القطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي ، فهي نسبة مرتبطة مباشرة بالنمو ، كما يمكن تفسير الزيادة في هذه النسبة كمؤشر على كفاءة الوساطة المالية .[1]

2/ نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص(تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص) 1990-2022:

الجدول رقم15:نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص(تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص) 1990-2022:

الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (من إجمالي الناتج المحلي%)	السنوات
56,1	1990
46,3	1991
7,3	1992
6,6	1993
6,5	1994
5,2	1995
5,4	1996
3,9	1997
4,6	1998
5,4	1999
6	2000

[1] طلحاوي فاطمة الزهراء-مدياني محمد ، تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الاصلاحات البنكية الجزائرية ،مجلة التكامل الاقتصادي ،العدد2، جامعة أدرار، 2019،ص90

2001	8
2002	12,2
2003	11,2
2004	11
2005	11,9
2006	12,1
2007	13
2008	12,8
2009	16,3
2010	15,2
2011	13,7
2012	14
2013	16,5
2014	18,4
2015	21,7
2016	22,9
2017	24,4
2018	24,9
2019	25,8
2020	29,5
2021	25,8
2022	21,1

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل05:تطور نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر في الفترة(1992-2022)

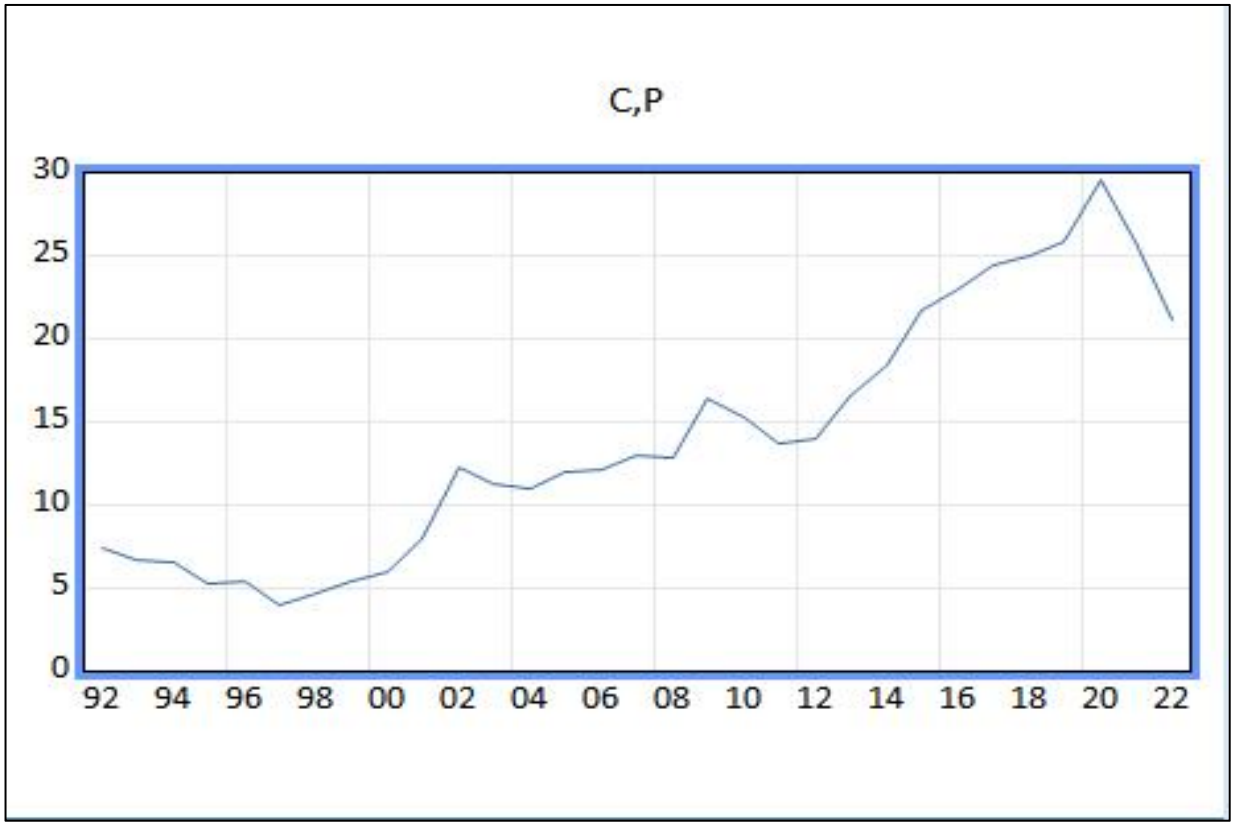

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews13.

من خلال الجدول والمنحنى أعلاه نلاحظ أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر عرف ارتفاع سنتي 1990و1991 حيث سجلت 56.1%و46.3% على الترتيب ثم انخفض انخفاض حر حتى وصل إلى3.9 %سنة 1997 ثم بدأ بالتزايد بمعدلات بطيئة تتراوح مابين11% إلى 18% في السنوات (2003-2014) ، لتصل إلى معدل 29.5% سنة 2020 وهذا ما يفسر بأن الاعتماد على التمويل يتعلق بتمويل القطاع الخاص ، وتفعيل دوره من أجل تحقيق نمو اقتصادي متزايد في

معدلات نمو جميع القطاعات الاقتصادية .باعتبار أن دعم القطاع الخاص مؤشر على تحرير الاقتصاد وتعزيز تنافسيته .

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية

لاختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية عبر الزمن وتحديد درجة تكاملها، سنعتمد على اختبار ديكي فولر المطور **ADF** لجذر الوحدة للمتغيرين النمو الاقتصادي والقروض المقدمة للقطاع الخاص وكانت النتائج كما يلي:

1-اختبار ADF لجذر الوحدة لمتغيرات النمو الاقتصادي:

نتائج اختبار ديكي –فولر المطور **ADF** للنمو الاقتصادي للسلسلة الأصلية موضحة في الجدول التالي :

الجدول 16رقم:اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة النمو الاقتصادي للسلسلة الأصلية.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.935750	0.9027
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/02/24 Time: 11:42
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.024329	0.026000	0.935750	0.3571

R-squared	-0.042351	Mean dependent var	4.900000
Adjusted R-squared	-0.042351	S.D. dependent var	18.34256
S.E. of regression	18.72694	Akaike info criterion	8.730569

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد عل نتائج الEviews

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي Prob= 0.9027 وهي أكبر من0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية H0 التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة للسلسلة الأصلية للنمو الاقتصادي عند المستوى وهي من نوع DS ومنه نلجأ إلى اختبار الفروق الأولى والنتيجة كالتالي:

نتائج اختبار ديكي –فولر المطور **ADF** للنمو الاقتصادي عند الفروقات الأولى موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم17:اختبار جذر الوحدةADF لسلسلة النمو الاقتصادي عند مستوي الفروقات الاولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GDP)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.443976	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/02/24 Time: 11:49
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.876478	0.197228	-4.443976	0.0001

R-squared	0.412593	Mean dependent var	1.020000
Adjusted R-squared	0.412593	S.D. dependent var	25.05978
S.E. of regression	19.20644	Akaike info criterion	8.782242

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد عل نتائج الEviews

من الجدول أعلاه نجد أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي 0.0001 وهي أقل من درجة المعنوية 0.05 ومنه نرفض H0 ونقبل H1التي تنص على أن سلسلة النمو الاقتصادي مستقرة من الدرجة الأولى.

2–اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة القروض المقدمة للقطاع الخاص عند المستوى الاصلي:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار ديكي –فولر المطور **ADF** للقروض المقدمة للقطاع الخاص للسلسلة الأصلية :

الجدول رقم18 :اختبار جذر الوحدة ADF لسلسلة القروض المقدمة للقطاع الخاص للسلسلة الأصلية.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on C_P

Null Hypothesis: C_P has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.784683	0.8774
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(C_P)
Method: Least Squares
Date: 06/02/24 Time: 12:03
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C_P(-1)	0.018598	0.023701	0.784683	0.4390

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد عل نتائج الEviews

من الجدول أعلاه نجد أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي 0.8774 =Prob(t-statistic) وهي أكبر من درجة المعنوية الاحصائية 0.05ومنه نقبل H0 التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة للسلسلة الأصلية للقروض المقدمة للقطاع الخاص عند المستوى وهي من نوع DS ومنه نلجأ إلى الفروقات من الدرجة الأولى يوضح الجدول التالي نتائج اختبار ديكي –فولر المطور **ADF** للقروض المقدمة للقطاع الخاص عند مستوى الفروقات الأولى :

الجدول رقم19:اختبار جذر الوحدةADF لسلسلةالقروض المقدمة للقطاع الخاص عند مستوى الفروقات الاولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(C_P)

Null Hypothesis: D(C_P) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.572369	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(C_P,2)
Method: Least Squares
Date: 06/02/24 Time: 12:08
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(C_P(-1))	-0.720893	0.201797	-3.572369	0.0013

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد عل نتائج الEviews

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة القروض المقدمة للقطاع الخاص عند مستوى الفروقات الأولى نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.0009وهي أقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن سلسلة القروض المقدمة للقطاع الخاص مستقرة من الدرجة الأولى.

المطلب الثالث :اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن:

بما أن السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (I1) نلجأ الى اختبار التكامل المتزامن لمعرفة ما اذا كانت هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين ونتيجة الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم20 : نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن بين النمو الاقتصادي والقروض الموجهة للقطاع الخاص

Johansen Cointegration Test

Date: 06/02/24 Time: 12:17
Sample: 1992 2022
Included observations: 31
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Endogenous variables: C_P GDP
Deterministic assumptions: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius): Cointegrating relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant.

Rank Tests

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None	0.211203	7.158893	15.49471	0.5593
At most 1	0.009566	0.278736	3.841465	0.5975

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Max-eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None	0.211203	6.880157	14.26460	0.5034
At most 1	0.009566	0.278736	3.841465	0.5975

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد عل نتائج الEviews

من الجدول السابق نجد أن اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن يتكون من اختبارين اختبار الأثر وقيمته الاحتمالية في هذه الدراسة 0.5593وهي أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 0.05 واختبار المعقولية العظمى وقيمته الاحتمالية 0.5034 وهي أيضا أكبر من 0.05، ومنه نقبل H0 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين ومنه نلجأ إلى نموذج الVAR لتقدير العلاقة بين المتغيرين حيث الاستعانة بسلاسل الفروقات الأولى وقبل تقدير النموذج تم تحديد فترات الإبطاء المثلى والتي وجد أنها تساوي 1 حسب معياري (AIC)و (SC).

المبحث الثاني :تقدير نموذج الدراسة :

المطلب الأول : تقدير نموذج ال VAR

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار ال VAR:

الجدول رقم21 : نتائج اختبار ال VAR عند الفروقات الأولى

Vector Autoregression Estimates

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/02/24 Time: 12:30
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	C_P	GDP
C_P(-1)	0.825545	0.741845
	(0.07038)	(0.71135)
	[11.7300]	[1.04287]
GDP(-1)	0.022382	0.889896
	(0.00854)	(0.08631)
	[2.62120]	[10.3109]
C	0.243790	7.562264
	(0.75317)	(7.61263)
	[0.32369]	[0.99338]
R-squared	0.944526	0.916759
Adj. R-squared	0.940417	0.910593
Sum sq. resids	90.04138	9198.740
S.E. equation	1.826161	18.45790
F-statistic	229.8561	148.6803
Log likelihood	-59.05423	-128.4525
Akaike AIC	4.136949	8.763502
Schwarz SC	4.277069	8.903621
Mean dependent	14.20000	121.6557
S.D. dependent	7.481287	61.73015

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Eviews

ومنه معادلة النموذج(1)**VAR** هي :

$$\begin{cases} C.P=0.24+082(C.P-1)+0.22(GDP-1)+Et \\ GDP=7.56+0.88(GDP-1)+0.74(C.P-1)+Et \end{cases}$$

بعد تقدير نموذج ال**VAR** نقوم بدراسة استقراريته والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم05 :دائرة استقرارية نموذج الVAR

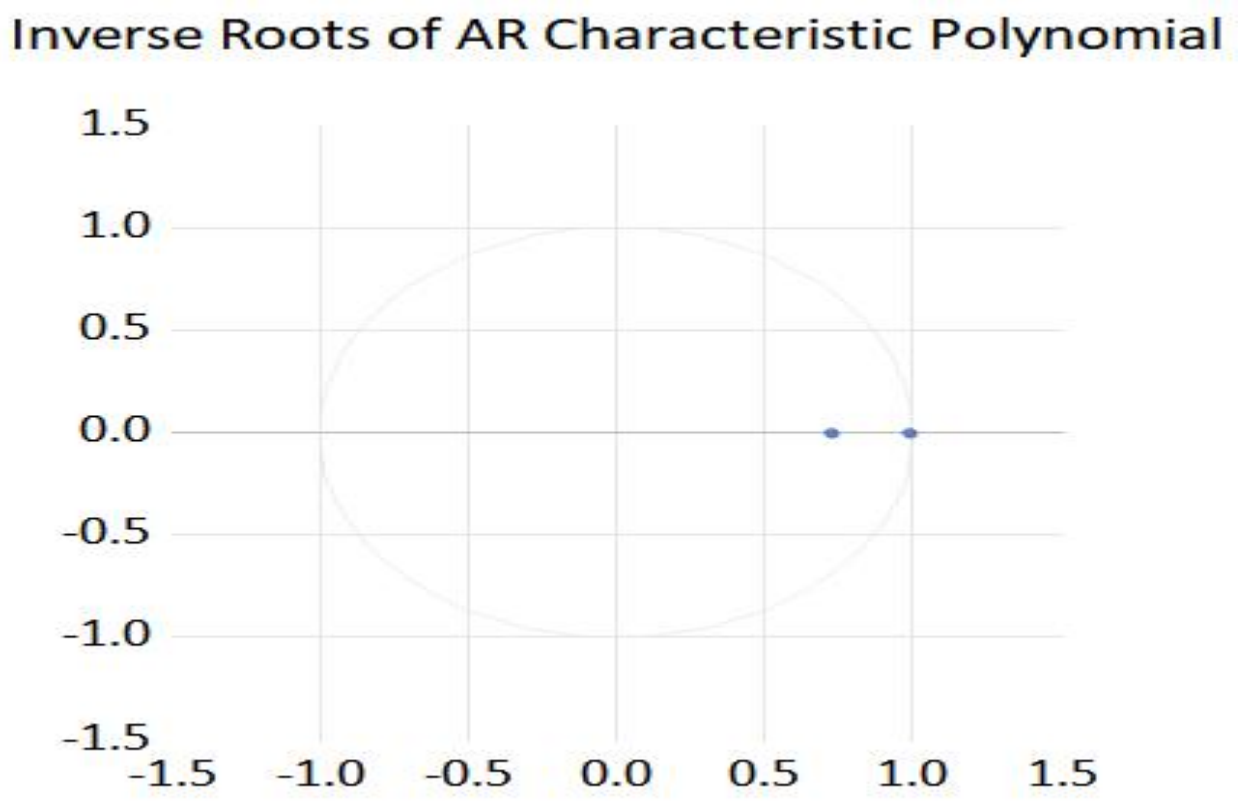

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Eviews

من خلال نتيجة الاختبار نجد أن القيمتين لم تتجاوز حدود الدائرة ومنه فإن نموذج الVAR مستقر.

المطلب الثاني : الاختبارات التشجيصية للنموذج :

1- اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء LM

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الVAR للارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول رقم 22: نتائج اختبار الVAR للارتباط الذاتي للأخطاء :

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 06/02/24 Time: 12:41
Sample: 1992 2022
Included observations: 30

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.692157	4	0.4493	0.939139	(4, 48.0)	0.4494

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.692157	4	0.4493	0.939139	(4, 48.0)	0.4494

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Eviews

بما ان القيمة الاحتمالية تساوي 0.4494 وهي اكبر من 0.05 نقبل H0 التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

2- اختبار ثبات التباين :

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم 23: نتائج اختبار الVAR لتباين الثابت

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 06/02/24 Time: 12:44
Sample: 1992 2022
Included observations: 30

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
17.40365	12	0.1350

Individual components:

Dependent	R-squared	F(4,25)	Prob.	Chi-sq(4)	Prob.
res1*res1	0.157123	1.165081	0.3499	4.713697	0.3180
res2*res2	0.253050	2.117356	0.1085	7.591487	0.1077
res2*res1	0.261945	2.218201	0.0959	7.858344	0.0969

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Eviews

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.1350وهي أكبر من 0.05 إذن نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن التباين ثابت.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يوضح الشكل التالي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول رقم24 :نتائج اختبارVAR التوزيع الطبيعي للبواقي

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 06/02/24 Time: 12:46
Sample: 1992 2022
Included observations: 30

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.247281	0.305741	1	0.5803
2	-0.343961	0.591545	1	0.4418
Joint		0.897286	2	0.6385

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.700768	0.613845	1	0.4333
2	3.164090	0.033657	1	0.8544
Joint		0.647502	2	0.7234

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.919586	2	0.6314
2	0.625202	2	0.7315
Joint	1.544788	4	0.8187

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Eviews

من خلال نتائج الجدول السابق نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار جاك بيرا تساوي 0.8187 وهي أكبر من 0.05 إذن نقبل H0 التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة

1- دوال الاستجابة للقروض المقدمة للقطاع الخاص

يوضح الشكل التالي نتائج دراسة استجابة القروض المقدمة للقطاع الخاص:

الجدول رقم 25: نتائج دراسة استجابة القروض المقدمة للقطاع الخاص:

Response of C_P: Period	C_P	GDP
1	1.826161	0.000000
	(0.23576)	(0.00000)
2	1.244235	0.318312
	(0.27481)	(0.12820)
3	0.823145	0.546046
	(0.33743)	(0.18920)
4	0.518640	0.708147
	(0.35875)	(0.21612)
5	0.298641	0.822698
	(0.35972)	(0.22927)
6	0.139893	0.902809
	(0.35831)	(0.23973)
7	0.025542	0.957981
	(0.36305)	(0.25220)
8	-0.056635	0.995103
	(0.37501)	(0.26753)
9	-0.115494	1.019166
	(0.39157)	(0.28502)
10	-0.157456	1.033791
	(0.40957)	(0.30367)

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج ال13 EVIEWS

من الجدول نجد أنه في حالة حدوث صدمة عشوائية بمقدار 1% في الخطأ العشوائي لمتغير القروض المقدمة للقطاع الخاص فإن ذلك يؤثر بشكل ايجابي على (القروض المقدمة للقطاع الخاص) خلال سبع سنوات لاحقة حيث سجلت خلال السنة الأولى ارتفاع بنسبة 1.826%وخلال السنة الثانية 1.244% والسنة الثالثة 0.823% والسنة الرابعة 0.518% والسنة الخامسة 0.298% ، في حين تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي بدأ من السنة الثانية وبقيم ضعيفة حيث بلغت في هاته السنة 0.31% والسنة الثالثة 0.54% والرابعة 0.7% والخامسة 0.82%

2- دوال استجابة النمو الاقتصادي:

يوضح الشكل التالي نتائج دراسة استجابة النمو الاقتصادي:

الجدول رقم 26: نتائج اختبار الاستجابة الدفعية للنمو الاقتصادي

Impulse Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjust

Response of GDP: Period	C_P	GDP
1	-11.76584	14.22179
	(3.00819)	(1.83602)
2	-9.115648	12.65592
	(3.38498)	(2.04355)
3	-7.188953	11.49859
	(4.10795)	(2.45938)
4	-5.786778	10.63764
	(4.55449)	(2.76525)
5	-4.764883	9.991732
	(4.74898)	(2.96860)
6	-4.018708	9.501922
	(4.78087)	(3.11337)
7	-3.472455	9.125471
	(4.72087)	(3.23327)
8	-3.071177	8.831398
	(4.61559)	(3.34837)
9	-2.775044	8.597242
	(4.49332)	(3.46864)
10	-2.555180	8.406718
	(4.37000)	(3.59777)

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Eviews

من الجدول نجد أنه في حالة حدوث صدمة عشوائية بمقدار 1 في الخطأ العشوائي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي(النمو الاقتصادي) فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي على(الناتج المحلي الإجماليGDP) خلال السنوات كل السنوات العشر الأولى حيث سجلت في السنة الأولى 11.76-% وفي السنة الثانية 9.11-% وفي السنة الثالثة 7.18-% وفي السنة الرابعة 5.78-% وفي السنة الخامسة 4.76-%.

3- اختبار السببية :

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السببية للمتغيرين النمو الاقتصادي والقروض المقدمة للقطاع الخاص:

الجدول رقم27 :نتائج اختبار غرانجر(Granger) للسببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 06/02/24 Time: 13:00
Sample: 1992 2022
Included observations: 30

Dependent variable: C_P

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	6.870694	1	0.0088
All	6.870694	1	0.0088

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
C_P	1.087571	1	0.2970
All	1.087571	1	0.2970

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتمادعلى Eviews 13

التفسير الإقتصادي:

من خلال نتائج الاختبار التي توصلنا اليها نجد أن الناتج المحلي الإجمالي GDP يسبب القروض المقدمة للقطاع الخاص بينما القروض لا تسبب الناتج المحلي الإجمالي GDP ، وهو ما يتماشى مع الواقع الاقتصادي في الجزائر ، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر أو الإقتصاد الجزائري ككل يعتمد بشكل رئيسي على قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات والتي تسيطر عليه ممتلكات الدولة ،مما يدل على أن الدولة

من خلال الايرادات التي تكسبها من قطاع المحروقات تقوم بتمويل القطاع الخاص على عكس ذلك فالعمالة لدى القطاع الخاص والتي أغلبيتها تشتغل لدى القطاع التجاري والخدماتي والتي تعتبر قطاعات غير انتاجية لا تسبب في نمو الناتج المحلي الإجمالي .

خلاصة الفصل الثاني :

لقد قمنا في هذا الفصل بتحديد العلاقة بين القروض المقدمة للقطاع الخاص وبين النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2022-1992) وذلك باستخدام الأدوات القياسية ، حيث استعملنا بيانات سنوية لكل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص ، حيث في البداية درسنا استقرارية هذه السلاسل الزمنية كل على حدى فوجدنا بأنها غير مستقرة عند مستوياتها الأصلية ولكن بعد الفروق الأولى وجدنا بأنها مستقرة وبالتالي هي متكاملة من الدرجة الأولى ، دراسة الاستقرارية هذا سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المتزامن والذي بدوره بين على عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين فلجأنا إلى نموذج ال VAR والذي تبين أنه سليم من الناحية الاحصائية واختبار السببية لغرانجر تبين انه القروض المقدمة للقطاع الخاص لا تسبب النمو الاقتصادي في حين أن النمو الاقتصادي يسبب القروض المقدمة للقطاع الخاص وهو ما يتوافق مع الواقع الاقتصادي للجزائر.

خاتمة عامة

أصبح موضوع تنمية القطاع الخاص حاليا محل اهتمام العديد من الباحثين الإقتصاديين نتيجة لدوره الفعال في تحقيق الانعاش الإقتصادي الجزائري ، حيث أبدت الجزائر ارادة قوية وبذلت جهودا واضحة ومعتبرة لدعم وترقية القطاع الخاص ، من خلال انتهاج سياسة اصلاح اقتصادي وضعت من خلالها مجموعة من القوانين قصد تنمية القطاعات الخاصة .

لقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى القروض الموجهة للقطاع الخاص ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر بغية الاجابة على اشكالية البحث والمتمثلة في تحديد العلاقة بين القروض الموجهة للقطاع الخاص وبين النمو الإقتصادي في الجزائر.

ومن هنا قمنا بعرض في دراستنا القياسية إلى العلاقة بين القروض الموجهة للقطاع الخاص وبين النمو الإقتصادي في الجزائر حيث تم استخدام أساليب قياسية متعددة وكانت النتيجة أن العلاقة ذات اتجاه بحيث أن الناتج المحلي الإجمالي GDP يسبب القروض المقدمة للقطاع الخاص بينما القروض لا تسبب الناتج المحلي الإجمالي GDP ، وهو ما يتماشى مع الواقع الاقتصادي في الجزائر ، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر أو الإقتصاد الجزائري ككل يعتمد بشكل رئيسي على قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات والتي تسيطر عليه ممتلكات الدولة ،مما يدل على أن الدولة من خلال الايرادات التي تكسبها من قطاع المحروقات تقوم بتمويل القطاع الخاص على عكس ذلك فالعمالة لدى القطاع الخاص والتي أغلبيتها تشتغل لدى القطاع التجاري والخدماتي والتي تعتبر قطاعات غير انتاجية لا تسبب في نمو الناتج المحلي الإجمالي .

توصيات الدراسة: بناءا على ماتوصلنا إليه من نتائج يمكن الخروج بالوصاويا التالية:

-تكثيف الجهود للاهتمام القطاع الخاص في الجزائر لتمكينه من ممارسة دور أكبر في دعم النشاط الإقتصادي لما يتميز به من كفاءة ديناميكية على عكس القطاع العمومي

-العمل على انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف مناطق الوطن ،لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في النمو والتنمية

-العمل على انشاء هيئات متخصصة تدرس وتلبي احتياجات أصحاب المشاريع الخاصة .

-تثمين واستغلال البحوث العلمية من أجل تطوير أساليب دعم القطاع الخاص بصفة عامة.

-توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على القيام بالاستثمارات الخاصة.

-على الجزائر تبني سياسة واضحة المعالم للنهوض بالقطاع الخاص والاستفادة من تجارب الدول العالمية الناجحة

آفاق الدراسة :

من خلال هذه الدراسة التي حاولنا فيها توضيح العلاقة بين القروض المقدمة للقطاع الخاص وبيت النمو الإقتصادي في الجزائر والتي فتحت المجال للبحث وتوضيح مواضيع أخرى أهمها:

-تفعيل دور القطاع الخاص خارج ايرادات المحروقات .

المراجع

قائمة المراجع

الكتب العربية :

1-مدحت القريشي ،" التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات" ، دار وائل للنشر، عمان،ط1 ،2007.

2-ربحي مصطفى عليان ،عثمان محمد غنيم ، "مناهج وأساليب البحث العلمي:النظرية والتطبيق"، دار صفاء للنشر والتوزيع ،ط1،عمان ،2000.

3-عبد الباسط وفاء،"النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي-نظريات النمو الذاتي "، دراسة تحليلية نقدية ،كلية الحقوق -جامعة حلوان ،دار النهضة العربية، سنة 2000.

4-أمين حواس ،نماذج النمو الإقتصادي ،منشورات مخبر تطوير المؤسسة الإقتصادية الجزائرية،جامعة ابن خلدون تيارت ،الجزائر 2021.

6-الربيعي عبده ومحمد فاضل ،الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية ،ط1،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،2004.

7-الموسوي ضياء مجيد ،الخصخصة والتصحيحات الهيكلية ،ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ،2005.

الكتب الأجنبية المترجمة:

8-ادوارد شابيرو تحليل الاقتصاد الكلي Hoorcoord Broncej orvomovich ،نيويورك سنة 1982 .

9-مشيل ب تو دار _ التنمية الاقتصادية، ترجمة محمد حسن حسني ومحمد حامد محمود عبد الرزاق دار المدح للنشر الرياض 2006.

أطروحات الدكتوراه:

10-محمد الناصر أحميداتو،إشكالية النمو الإقتصادي لدى دول الشمال،دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد ةالاحصاء،الجزائر،2010.

11-وعيل ميلود ،الأدلة الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وتفعيلها وسبل تفعيلها ، الجزائر،جامعة الجزائر3، سنة 2014

12-محمد سوني سعيد الحوراني ،محددات الإستثمارات في مصر(1975-1997)،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة ،جامعة قناة السويس ،جمهورية مصر.

رسائل الماجيستير:

13- أمال معط الله "أثر السياسات المالية على النمو "،الجزائر رسالة ماجيستر،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان.

14-عبد الباسط وفاء،"النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي-نظريات النمو الذاتي "، دراسة تحليلية نقدية ،كلية الحقوق -جامعة حلوان ،دار النهضة العربية.

قائمة المراجع

-ربحي مصطفى عليان ،عثمان محمد عنيم،مناهج وأساليب البحث العلمي،دار صفاء للنشر،عمان .

-محمد بالرابح ،آفاق التنمية في الجزائر، الديوان المطبوعات الجامعية،وهران ،الجزائر.

المؤتمرات الدولية:

أحمد الكواز ،بيئة القطاع الخاص النظرية والواقع، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية والاستشراف ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،2009.

المحاضرات الجامعية والدراسات:

الدكتور أثيل عبد الجبار الجومرد ،موجز لنماذج النمو الإقتصادي(الداخلي والخارجي)،جامعة الموصل ،كلية الادارة والإقتصاد.

-مهند بن عبد المالك وأحمد بن بكر البكر،دراسة وصفية (مفهوم الناتج المحلي الإجمالي)، مؤسسة النقد العربي السعودي،جامعة الملك سعود قسم الاقتصاد السعودية ،2016.

المجلات:

مولاي لخضر عبد الرزاق ،العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،جامعة ورقلة .

-فريد بشير طاهر ،محددات الإستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية ،مجلة التعاون ، العدد51، سنة2000.

-طلحاوي فاطمة الزهراء-مدياني محمد ، تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الاصلاحات البنكية الجزائرية ،مجلة التكامل الاقتصادي ،العدد2، جامعة أدرار، 2019

التقارير:

تقارير البنك الدولي للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

تقارير البنك الدولي الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الجزائر

اختبار جذر الوحدة لسلسلة النمو الاقتصادي (السلسلة الأصلية)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GDP)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.443976	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/02/24 Time: 11:49
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.876478	0.197228	-4.443976	0.0001

R-squared	0.412593	Mean dependent var	1.020000
Adjusted R-squared	0.412593	S.D. dependent var	25.05978
S.E. of regression	19.20644	Akaike info criterion	8.782242

-اختبار جذر الوحدة لسلسلة النمو الإقتصادي عند الفروقات الأولى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.935750	0.9027
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/02/24 Time: 11:42
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.024329	0.026000	0.935750	0.3571

R-squared	-0.042351	Mean dependent var	4.900000
Adjusted R-squared	-0.042351	S.D. dependent var	18.34256
S.E. of regression	18.72694	Akaike info criterion	8.730569

31-اختبار جذر الوحدة لسلسلة القروض المقدمة للقطاع الخاص (السلسلة الأصلية)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on C_P

Null Hypothesis: C_P has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.784683	0.8774
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(C_P)
Method: Least Squares
Date: 06/02/24 Time: 12:03
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C_P(-1)	0.018598	0.023701	0.784683	0.4390

اختبار جذر الوحدة لسلسلة القروض المقدمة للقطاع الخاص(عند الفروقات الأولى)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(C_P)

Null Hypothesis: D(C_P) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.572369	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(C_P,2)
Method: Least Squares
Date: 06/02/24 Time: 12:08
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(C_P(-1))	-0.720893	0.201797	-3.572369	0.0013

جدول اختبار التكامل المتزامن لجزهانسن

Johansen Cointegration Test

Date: 06/02/24 Time: 12:17
Sample: 1992 2022
Included observations: 31
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Endogenous variables: C_P GDP
Deterministic assumptions: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius): Cointegrating relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant.

Rank Tests

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None	0.211203	7.158893	15.49471	0.5593
At most 1	0.009566	0.278736	3.841465	0.5975

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Max-eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None	0.211203	6.880157	14.26460	0.5034
At most 1	0.009566	0.278736	3.841465	0.5975

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

لمتغيرات النموذج عند الفروقات الأولىVARجدول اختبار ال

Vector Autoregression Estimates

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/02/24 Time: 12:30
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	C_P	GDP
C_P(-1)	0.825545	0.741845
	(0.07038)	(0.71135)
	[11.7300]	[1.04287]
GDP(-1)	0.022382	0.889896
	(0.00854)	(0.08631)
	[2.62120]	[10.3109]
C	0.243790	7.562264
	(0.75317)	(7.61263)
	[0.32369]	[0.99338]
R-squared	0.944526	0.916759
Adj. R-squared	0.940417	0.910593
Sum sq. resids	90.04138	9198.740
S.E. equation	1.826161	18.45790
F-statistic	229.8561	148.6803
Log likelihood	-59.05423	-128.4525
Akaike AIC	4.136949	8.763502
Schwarz SC	4.277069	8.903621
Mean dependent	14.20000	121.6557
S.D. dependent	7.481287	61.73015

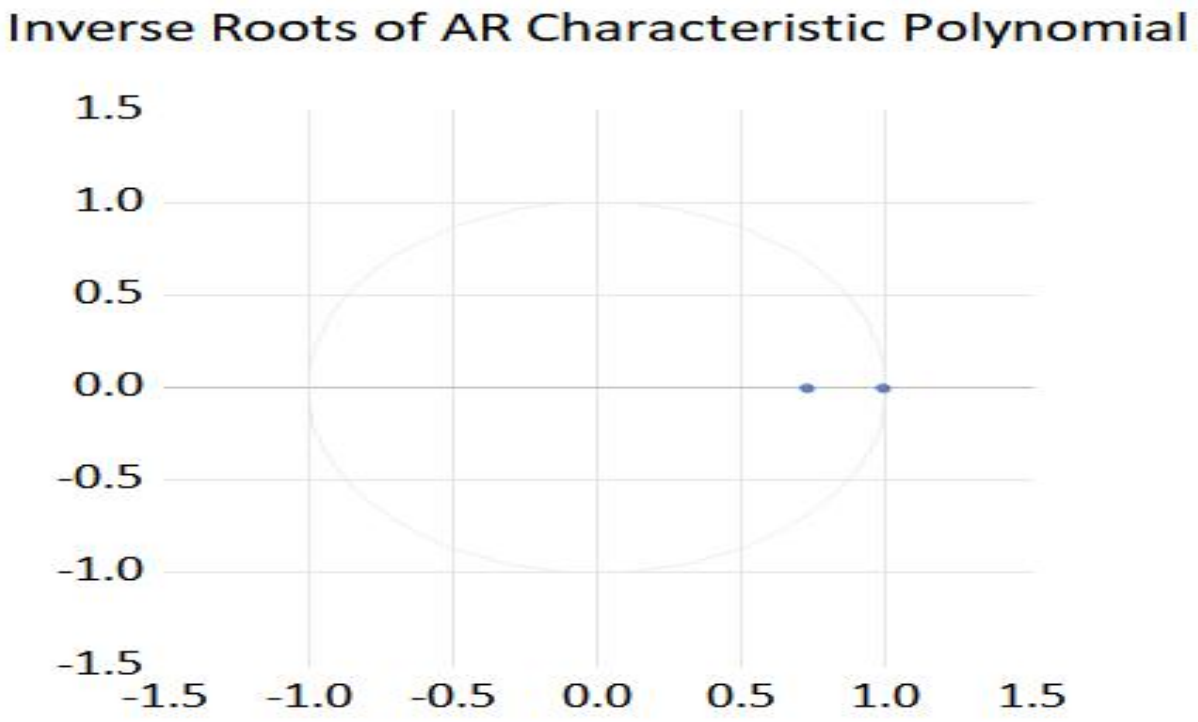

للارتباط الذاتي للأخطاء VARنتائج اختبار

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 06/02/24 Time: 12:41
Sample: 1992 2022
Included observations: 30

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.692157	4	0.4493	0.939139	(4, 48.0)	0.4494

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.692157	4	0.4493	0.939139	(4, 48.0)	0.4494

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

لتباين الثابتVARنتائج اختبار ال

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 06/02/24 Time: 12:44
Sample: 1992 2022
Included observations: 30

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
17.40365	12	0.1350

Individual components:

Dependent	R-squared	F(4,25)	Prob.	Chi-sq(4)	Prob.
res1*res1	0.157123	1.165081	0.3499	4.713697	0.3180
res2*res2	0.253050	2.117356	0.1085	7.591487	0.1077
res2*res1	0.261945	2.218201	0.0959	7.858344	0.0969

للتوزيع االطبيعي للبواقي VARنتائج اختبار ال

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 06/02/24 Time: 12:46
Sample: 1992 2022
Included observations: 30

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.247281	0.305741	1	0.5803
2	-0.343961	0.591545	1	0.4418
Joint		0.897286	2	0.6385

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.700768	0.613845	1	0.4333
2	3.164090	0.033657	1	0.8544
Joint		0.647502	2	0.7234

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.919586	2	0.6314
2	0.625202	2	0.7315
Joint	1.544788	4	0.8187

نتائج اختباراستجابة القروض المقدمة للقطاع الخاص

Response of C_P: Period	C_P	GDP
1	1.826161	0.000000
	(0.23576)	(0.00000)
2	1.244235	0.318312
	(0.27481)	(0.12820)
3	0.823145	0.546046
	(0.33743)	(0.18920)
4	0.518640	0.708147
	(0.35875)	(0.21612)
5	0.298641	0.822698
	(0.35972)	(0.22927)
6	0.139893	0.902809
	(0.35831)	(0.23973)
7	0.025542	0.957981
	(0.36305)	(0.25220)
8	-0.056635	0.995103
	(0.37501)	(0.26753)
9	-0.115494	1.019166
	(0.39157)	(0.28502)
10	-0.157456	1.033791
	(0.40957)	(0.30367)

نتائج اختبار استجابة النمو الإقتصادي

Impulse Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjust

Response of GDP: Period	C_P	GDP
1	-11.76584	14.22179
	(3.00819)	(1.83602)
2	-9.115648	12.65592
	(3.38498)	(2.04355)
3	-7.188953	11.49859
	(4.10795)	(2.45938)
4	-5.786778	10.63764
	(4.55449)	(2.76525)
5	-4.764883	9.991732
	(4.74898)	(2.96860)
6	-4.018708	9.501922
	(4.78087)	(3.11337)
7	-3.472455	9.125471
	(4.72087)	(3.23327)
8	-3.071177	8.831398
	(4.61559)	(3.34837)
9	-2.775044	8.597242
	(4.49332)	(3.46864)
10	-2.555180	8.406718
	(4.37000)	(3.59777)

نتائج اختبار غرانجر للسببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 06/02/24 Time: 13:00
Sample: 1992 2022
Included observations: 30

Dependent variable: C_P

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	6.870694	1	0.0088
All	6.870694	1	0.0088

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
C_P	1.087571	1	0.2970
All	1.087571	1	0.2970